
دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية



وجوه البلاغة والاشتراك الدلالي

صابر بن محمود الحباشة

إحتصاصي مناهج
قسم اللغة العربية
إدارة المناهج
وزارة التربية والتعليم - البحرين
habacha@gmail.com

وجوه البلاغة والاشتراك الدلالي

صابر بن محمود الحباشة

مستخلص:

تقوم بين الاشتراك الدلالي والوجوه البلاغية علاقات دلالية كثيرة. إذا كان الاشتراك الدلالي ظاهرة طبيعية في اللغة لا تدل في أصل وضعها على المنحى الجمالي، فإن الوجوه البلاغية إنما توضع التماسا للناحية الجمالية وبقصد التأثير. وقد نشأت علاقات دلالية معتبرة بين الاشتراك الدلالي ومختلف الوجوه البلاغية كالاستعارة والاستخدام والتورية. ويحاول هذا البحث أن يقف على ضروب التعالق الممكن والاسترسال بين البعدين الجمالي والدلالي، في محاورة خفية بين نظرية النظم ومناهج اللسانيات الحديثة.

الكلمات الدالة: الاشتراك الدلالي، البلاغة، الاستعارة، الاستخدام، التورية

Rhetorical Tropes and Polysemy

Saber Mahmoud Lahbacha

Abstract:

There are many semantic ties which join polysemy with rhetorical tropes. While polysemy is a natural phenomenon in language, which does not denote any aesthetic dimension, rhetorical tropes denote clearly an aesthetic effect. Thus, there emerged many significant semantic relationships between polysemy and various rhetorical tropes as metaphor, zeugma and periphrasis. This study endeavors to focus on kinds of potential correlations and continuum between aesthetical and semantic levels, in hidden discussion between the Nazm theory and the linguistics` new methods.

Keywords: Polysemy, rhetoric, metaphor, zeugma, periphrasis

١- في إشكالية المبحث

تعد ظاهرة الاشتراك الدلالي، من الظواهر التي تستقطب اهتمام كثير من الباحثين والنظار، فهي تمتد على كثير من العلوم اللغوية والشرعية والأدبية. وليس من الممكن فصل القول فيها إلا وفق منظور علمي محدد يبين ما تقوم عليه من تعدد في التأويل وتنوع في المناويل. وقد أفرد الباحثون المعاصرون، من منطلق لساني، للاشتراك الدلالي مؤلفات تنوعت بين البلاغة والمعجم والنحو... ولم نقف على دراسة جامعة باللسان العربي تلم شتات هذه الظاهرة، أو تفحصها فحصا علميا دقيقا، على النحو الذي نجده في مصنفات غربية كثيرة[١] في هذا النطاق، مما سنشير إليه لاحقا في غضون هذا العمل. لذلك رأينا أن إفراد الناحية اللسانية لظاهرة الاشتراك الدلالي بدراسة وافية، أمرٌ يستحق المغامرة ودربٌ قمِنٌ بأن يسار عليه.

ومما يزيد الناظر في مبحث الاشتراك الدلالي إغراءً بالبحث، ما يلاحظ من تناقض بين الباحثين في هذا المبحث، فمنهم المنكر ومنهم المثبت، وقد عجت بهذا الخلاف كتب اللغة والدراسات الحديثة التي تناولت هذا الجانب. أما ما يلفت الانتباه أكثر من ذلك، فهو أصالة المبحث وتجدد النظر فيه بين العصور وبين الألسن، فلا نكاد نجد لسانا حيا لم يتطرق أهله إلى دراسة مسألة الاشتراك الدلالي. غير أن المقاربة تتراوح بين التوسيع والتضييق، فمنهم من يتناول الاشتراك الدلالي بوصفه ظاهرة معجمية خالصة لا تمس مستويات التحليل اللساني الأخرى: تركيبا وصرفا واشتقاقا ودلالةً وتداولا، ومنهم من يبني رأيه على تناول الاشتراك الدلالي من زاوية نظر معرفية ذهنية محضة، تجرد المسألة تجريدا وتنأى بها عن التناول التجريبي.
ونجد في بعض المصنفات المعجمية إثارة لمسألة قلق تصنيف ظاهرة الاشتراك الدلالي ضمن حيز موضوعي يصلح لتعيين حدوده بدقة، حتى يتيسر تناول خصائصه وسماته بشكل يقترب من النزعة العلمية اقترابا.
فبيكوش (Picoche, 1986: 4) مثلا، تلاحظ أن اختلاف عدد مداخل المعاجم يؤثر في دراسة المفردات عموما، ما قام منها على الترادف أو الاشتراك أو غير ذلك.
وتعد قوائم المفردات في المعاجم الصناعية متفاوتة العدد بشكل يعسر معه استخلاص نتائج علمية، فتعقد الظاهرة اللغوية وكثافة المادة موضوع الدراسة وتنوعها، كل ذلك يحول دون استيعاب المسألة بشكل وافٍ شافٍ.
وترى هذه الباحثة أن "الاشتراك الدلالي يفترض آلية دلالية في منتهى القدرة على جعل علامةٍ واحدةٍ قادرةً على أن تمسح جزءا مهما من التجربة الإنسانية" (Picoche, 1986: 4). ويبدو أن هذا الإقرار يعلل لنا أمر افتتاح جاكلين بيكوش كتابها عن "البنى الدلالية للمعجم الفرنسي" بقولة اقتبستها عن جون وكلود ديبوا، يقولان فيها: "إن التمييز الذي نعقده بين الكلمات المتجانسة والكلمات المشتركة، لا قيمة له إلا في نطاق تفسير ذي طابع زماني تاريخي(diachronique). أما على مستوى عمل اللسان، فإن ذلك التمييز يكون غير ذي دلالة " (Dubois, 1971:75).

فبالربط بين الشاهدين الأخيرين، نلاحظ وعيًا باستقلالية ما لنظام الاشتراك الدلالي في اللغة، وهو حدسٌ عملت النظريات الحديثة على تدقيقه وتأصيله.
وقد ورد في كلام بيكوش لفظٌ جرى بعدها في دراسات كلايبار وأضرابه مجرى المصطلح ألا وهو لفظ "الوجوه" (les facettes) وإن كان سياق حديثها عنه سياق الحديث عن الترادف، فإن انسحابه على الاشتراك الدلالي في الدراسات الحديثة أمرٌ لا نرى داعيا للبرهنة عليه. فلعل "نظرية الوجوه" قد استنبطت من استعمالاتٍ للفظ الوجوه مجازيةٍ، ثم وقع إقرارها باعتبارها

١. يمكن لنا أن نعد الإسهامات العربية الحديثة في علم الدلالة عموما وفي "الاشتراك الدلالي" خصوصا، منقسمة إلى أقسام ثلاثة:
- أولا: قسم تمثل في محاولة نقل الرؤية التراثية نقلا أقرب ما يكون إلى الوفاء للمنوال التراثي؛ نحو (عبد الجليل، ٢٠٠١)، على الرغم من محاولة هذا الباحث الإفادة من مجمل ما كتب في علم الدلالة، غير أن مساهمته في مبحث "المشترك" كانت محدودة بحكم انشغال الكتاب بعرض علم الدلالة في التراث العربي. ونحوه يقع كتاب (عزوز، ٢٠٠٢: ٣٧ و٩٦)؛ إذ لم يخرج عن النظرة المعجمية لظاهرة "المشترك"، بالإضافة إلى (طليمات، ١٩٨٩: ٣٢) الذي أشار إلى أن ابن فارس لم يناقش الاشتراك في اللغة مناقشة نظرية مجردة تنتهي إلى نفي الاشتراك أو إثباته. ويشير الباحث نفسه إلى إقرار الباحثين المحدثين بوقوع الاشتراك في اللغة العربية ولكنهم حصروه بعدد قليل من الألفاظ، محيلا على إبراهيم أنيس في كتابه "دلالة الألفاظ" مبينا أن حمل طائفة من معانيها على المجاز يقلل عددها(طليمات، ١٩٨٩: ٢٥).
- ثانيا: قسم حاول تقديم النظريات الغربية الحديثة وإن بشكل مجتزأ أو سطحي؛ من ذلك (وافي، ٢٠٠٢: ٣١٣-٣٢٨). ولعل الريادة تشفع له هذا التقديم المختصر لعلم الدلالة في فترة لم يظهر في الغرب اهتمام علمي غزير بهذا العلم. ومن ذلك أيضا (الوعر، ٢٠٠١: ٥٠). وطبيعة الكتاب الجامعة لعديد الظواهر الدلالية واللسانية لم تجعل الاهتمام بالاشتراك الدلالي اهتماما مركزا، فضلا عن تعويله على محاولة تقريب الظواهر الدلالية بشكل مدرسي. ويندرج في هذا السياق كذلك بحث (أبو ناضر، ١٩٨٢) إضافة إلى كتاب (عمر، ١٩٨٨). أما الباحثة (مطهري، ٢٠٠٣) فقد نظرت جزئيا إلى "المشترك" من زاوية صرفية، غير أنها لم تكن الزاوية التي أشارت إليها فرانسواز لابال في محاولة توظيف المعيار الصرفي لدفع الاشتراك.
- ثالثا: قسم اقتصر على ترجمة بعض المصنفات الغربية في علم الدلالة؛ من ذلك: (لاينز، ١٩٨٠)، و(بالمر، ١٩٨٥)، و(جيرو، ١٩٨٨)، و(شاكر، ١٩٩٢). طبعا لا يعني ذلك عدم وجود دراسات أخرى تناولت "المشترك الدلالي"، ولكنها لا تخرج – عموما – عن أحد هذه الأقسام الثلاثة. ولا يفوتنا هنا أن نشير إلى أهمية بعض الدراسات المغربية التي اهتمت بالدلالة، نحو (غاليم، ١٩٨٧)، و(غاليم، ١٩٩٩)، إذ حاول الباحث الإفادة من علم الدلالة التوليدي والعرفاني.

اصطلاحا مخصوصا.

ولعل زمن صدور كتاب بيكوش السالف الذكر (منتصف الثمانينيات من القرن العشرين) يعلل طبيعة المقاربة وآليات المنهج المتبع في الدراسة؛ فقد ركزت الباحثة على الناحية النفسية والسيميولوجية، وهي زوايا نظر كانت محل إعمال في تلك الحقبة. وقد استعملت الباحثة بعض المصطلحات مثل وحدة الاشتراك الدنيا: بوليسم (polysème)[1] وهي - كما لا يخفى- مقيسةٌ على أخوات ٍ لها مثل المورفيم والسيم والمونيم والستيلام[2]... وهي تعود إلى الإرث البنيوي القائم على التحليل التجزيئي (analyse componentielle). ولا غرابة في أن الدراسات الأحدث لا تعول عليها كثيرا؛ لأنها أحدثت معها قطيعةً معرفيةً، نظرا إلى تدخل شبكات تحليل جديدة لا تكتفي بالدراسة المجهرية للظاهرة اللسانية معزولةً عن سياقها الخطابي والتفاعلي والتداولي والعرفاني، بل تسعى إلى النظر في طبيعة الأنظمة المتحايثة التي تسير الظاهرة وتتحكم فيها بدرجات مختلفة ومتمايزة.

كما وقع تدقيق المقاربة النفسية الآلية القائمة على ثنائية المثير والاستجابة، وهي التي تحكمت في الأدبيات النفسية ذات المنزع السلوكي والجشطلتي؛ فراجعت تلك الآلية الصماء ولينتها باعتماد مقاربة لا تنطلق من النتائج قبل إجراء التجارب، بل جعلت هذه الأخيرة هي التي توصلنا إلى النتائج دون التخلي عن المنهج الاستقرائي والمراوحة بينه وبين المنهج الاستنباطي.

ولعل ما يراه غوستاف غيوم "نجاحا" لسانيا لا يعدو أن يكون تحقيق تواز ٍ كاف ٍ بين المستوى النفسي النظامي والمستوى النفسي السيميولوجي، ألم يقلْ اللساني الفرنسي إن "علم النفس السيميولوجي ينحو نحو أن يكون نسخةً ناجحة من علم النفس النظامي" (Guillaume, 1982: 161)؟

ويقترح التحليل النفسي الميكانيكي عددا من الأدوات لفهم الظاهرة اللسانية ومقاربتها. من ذلك مفهوم الحركية (cinétisme): حركية الأفكار وفق المقولات، كمقولة الشخص ومقولة الزمن، إذ يوجد مسارٌ دلاليٌ يمكن أن نثبت عليه كل نقطة ٍ في ذلك المسار، وكل عملية "تثبيت" (saisie) تولد "تأثيرا معنويا"[3].

تقول جاكلين بيكوش: "الاشتراك الدلالي كائن من اللسان يجب على الخطاب أن يرده إلى أحادية الدلالة (monosémie)". وبالنسبة إليها، لا وجود واقعيا لغموض الكلمات المشتركة، في وضعية التلفظ. ولكن ألا يمكن لمتكلم أن يتلاعب بكلمة من الاشتراك الدلالي حتى يموه على مخاطبه؟

يسمح علم النفس الآلي إذًا بتوضيح موضوع المعاني المجردة المتأتية من معنى ملموس. ويوفر هكذا إمكانية تفسير اشتراك لفظ من الألفاظ (Demange-Paillet, 2005: 104-105).

وقد مثل قول جاكلين بيكوش في مقدمة كتابها **البنى الدلالية في معجم اللغة الفرنسية** التالي: "لا يمكن للغة أن تتجاهل الاشتراك الدلالي، فهو خصيصة أساسية ولا سيما في المعجم والوحدات المشتركية هي آلات دلالية قوية وفي منتهى الإتقان، تسمح باقتحام مجالات واسعة من الواقع؛ وإننا إن لم نحاول فهم كيفية اشتغالها، فإننا نكون قد فوتنا فرصة معالجة المشكلات الحقيقية"(Picoche, 1986: 3)، منطلقا لكشف مصادرات هذه الباحثة الفرنسية حول الاشتراك الدلالي. فهذه القولة تصادر على وجود "طريقة استعمال" آلية علينا أن نجدها في عمق البنية الدلالية لكل بوليسم (polysème)(وحدة قائمة على الاشتراك الدلالي)[4]. كما تصادر على أن الاشتراك الدلالي إنما هو حالة طبيعية في اللغة وليس عدولا لغويا، على نحو ما تشير إلى ذلك بعض تعريفات هذا المفهوم. كما تصادر هذه القولة على أن الوحدات القائمة على الاشتراك الدلالي "كاملة" أي إنها ليست اعتباطية بالكامل، بل إنها تتبع بنى واضحة إضافة إلى أن هذه القولة تسلم بأن الوحدات القائمة على الاشتراك الدلالي تتمتع بقدر معين من الدينامية؛ لأنها تقتحم "مجالات واسعة من الواقع"(Picoche, 1986: 3)، أي أن لها ملكة الانطباق على عدد يقل أو يكثر من الأشياء أو أن نهتم بعدد يزيد أو ينقص من الوضعيات. فتصورنا للدلالة هو تصور مرجعي.

وإنه لمن اللافت أن تناقش أطروحة دكتوراه حول كلمة واحدة (coup) في اللغة الفرنسية، على سبيل المثال(Nielsen,

---

١. يمكن قياسا على اقتراح البكوش والماجري تعريب (polysémie) بـ"تدال"، أن يتم تعريب (polysème) بـ"متدال"، أو يمكن اختيار المقترح الدخيل "بوليسم"، ليكون مساوقا لعجْمم وصيغم وغير ذلك. انظر الهامش أسفله، في هذا العمل.

٢. ستيلام: اقتراح لتعريب (stylème) وقد أوردنا له بديلا آخر هو "أسلوبم" ذكرناه عند تعريبنا فصل الأسلوبية بقلم جورج مولينييه. انظر (الحباشة،٢٠٠٧: ١٠١).

٣. (effet de sens): نقلنا تعريبها بـ"تأثير معنوي" عن البكوش والماجري، انظر ترجمتهما (مارتان، ٢٠٠٦: ٣٩١).

٤. لم نقف فيما اطلعنا عليه من الدراسات الدلالية العربية أو الترجمات أو المعاجم المختصة على تعريب لهذا المصطلح (polysème) وهو الدال على الوحدة القائمة على المشترك الدلالي، والملاحظ أنه يمكن تعريبها لفظيا بـ"بوليسم"، لتكون على قياس "سيم"(sème) و"صيغم"(morphème) و"صوتم"(phonème) و"عجْمم" (lexème)...

2004)، في حين تفتقر اللغة العربية إلى دراسة "علمية" تستوعب النظريات الدلالية التي قاربت مشكلة الاشتراك الدلالي في اللسانيات الحديثة.

لذلك استقر الرأي عندنا على محاولة اللحاق بركب البحث الدلالي المعاصر في مسألة الاشتراك الدلالي انطلاقا من رؤية لسانية تستفيد من مناويل وضعها هؤلاء الباحثون ومناهج بلوروها ونتائج توصلوا إليها وآفاق استشرفوها.

وقد كتب بوتييه (Pottier, 1987: 59) أننا نحتاج عند دراستنا ما هو مفهومي وما هو لساني إلى الاهتمام بأربعة مستويات على الأقل:

١. مستوى مرجعي يعود إلى العالم الواقعي أو الخيالي.
٢. مستوى مفهومي يتصل بالفهم الذهني للتمثل المبني انطلاقا من المرجعي، وينطلق في الوقت نفسه من العادات الاجتماعية ومن الحاجات الإبداعية الفردية.
٣. مستوى اللغة الطبيعية، وهو مستوى الكفاءة اللسانية.
٤. مستوى النص المنتج، وهو نتاج مختلف المكونات (اللسانية والمعرفية والسياقية والمقامية والمقصدية) في تعالق ممكن مع أنظمة علامية أخرى (الإشارات، الرسوم التوضيحية، كيفية استغلال الفضاء المكاني[١]...).

وتوضح هذه الرؤية جملة من الأهداف والمحاور التي سنحاول السير على هديها في معالجة قضية الاشتراك الدلالي. ويمكن اختصار هذه الأهداف فيما يأتي:

١. تبين العلاقة بين المعنى والمرجع, وتبين الفرق بين المعنى والدلالة[٢].
٢. فحص مشكل عدم وضوح الحدود بين المقولات والمفاهيم في معالجة الاشتراك الدلالي بوصفه ظاهرة موجودة بالقوة في علاقة بوجود طراز[٣] دلالي افتراضي لكل بوليسم (وحدة قائمة على الاشتراك الدلالي).
وهذه المسألة تتصل بإمكانية وجود تراتبية في المعنى: هل يمكن افتراض وجود أبوة وراثية بين التمثيلات الدلالية للكلمة؟ بعض معاني الوحدة القائمة على الاشتراك الدلالي هي بمعنى من المعاني "أعلى" من غيرها، ومن ثمة ألا تكون مشتقة من تلك المعاني العليا؟
٣. تحديد مفهوم ظاهرة الاشتراك الدلالي في حد ذاتها والطريقة التي نقترح معالجتها بها: هل يجب أن تعد هذه الظاهرة عنصرا دلاليا أو عنصرا تداوليا؟ وهل نفهمه على أنه عنصر معنوي ذو تواصل أو ذو قطيعة مع سائر العناصر؟ فعلينا أن نناقش دور السياق في فهم الوحدة القائمة على الاشتراك الدلالي.

* الاشتراك الدلالي في علم الدلالة اليوم

نلاحظ مع كلايبار (Kleiber, 1999) أن الاشتراك الدلالي أصبح ظاهرة لا مناص منها كلية الحضور في اللغة وفي أدبيات المعنى. إنها ظاهرة تقع في صميم النقاش الدلالي. ثمة أسئلة مركزية تطرح عن طبيعة المعنى وعن تعريف ظاهرة الاشتراك الدلالي نفسها: ما الاشتراك الدلالي؟ متى نكون بإزاء الاشتراك الدلالي؟ كيف تجب معالجته (على أي مستوى دلالي أم تداولي)؟ فكلايبار يعيد طرح الأسئلة التي سبق لمارتان طرحها(Martin, 1972: 125)، قائلا: "تطرح ظاهرة الاشتراك الدلالي – وهي ظاهرة نمطية للغة الطبيعية – على الأقل ثلاثة مشاكل مرتبطة فيما بينها ارتباطا وثيقا: (...) مشكل تقطيع المعاني، أي تقطيع اكتشافها وتعريفها؛ ومشكل العلاقات التي تحدثها هذه المعاني؛ ومشكل رفع الغموض على مستوى الخطاب". وفيما يتعلق بتقطيع المعاني، يمكننا أن نتساءل: هل توجد قواعد عامة تسمح بتوقع تغييرات في المعنى؟ هل يجب أن ننظر إلى المعنى من زاوية الانفصال (معان خفية) أو من زاوية الاتصال الدلالي (السمة التدرجية والمتواصلة لمعاني الاشتراك الدلالية)؟ كيف نفسر تحالف المعاني المختلفة؟ هل يوجد معنى خطاطي أعلى؟ هل تشتق المعاني بعضها من بعض؟ أم تشتق من معنى واحد يدعى "أوليا"؟ وفيما يتعلق برفع الغموض، يمكننا أن نتساءل عن دور السياق، وبصفة أعم عن طبيعة آليات تأويل الاشتراك الدلالي.

الاشتراك الدلالي والبلاغة في السياق العربي

إنه لمما يلفت الانتباه عند مطالعة كتب التراث اللغوي والبلاغي، أن من علماء العربية من تفطن إلى مفاتيح لفهم حركة الدلالة بين الأصوات والمعاني، دون أن تكون لهم في كثير من الأحيان أدوات منهجية نظامية تجعل القراءة منوالا

١. لم أجد في اللسان العربي مصطلحا يترجم بدقة اللفظ الأعجمي (proxémique) لذلك عمدت إلى ترجمة تعريفه في معجم روبير الصغير، إذ يشير إلى أن هذه اللفظة منقولة عن الإنجليزية ظهرت في الفرنسية سنة ١٩٧٩ وتعني جزءا من علم العلامات يدرس كيفية استعمال الكائنات الحية ولا سيما الإنسان للفضاء.

٢.الدلالة (signification) هي الإحالة إلى مجمل الإمكانيات الدلالية للكلمة، أما المعنى (sens) فيحيل إلى كل إمكانية من هذه الإمكانيات بشكل مستقل. انظر (Nielsen, 2004: 49)

٣. بمصطلح "طراز" نعرب المقابل الفرنسي (prototype)، في حين يعرب البكوش والماجري الـ(prototype) بـ"أنموذج". انظر (مارتان، ٢٠٠٦: ٣٩١).

معممًا. ولعل ما نقتطفه من قول لأبي يعقوب السكاكي يفيدنا في الاستدلال على هذا الانطباع، يقول: "فإن دلالة اللفظ على مسمى لو كانت لذاته كدلالته على اللافظ وأنك لتعلم أن ما بالذات لا يزول بالغير لكان يمتنع نقله على المجاز، وكذا على جعله علما ولو كانت دلالته ذاتية لكان يجب امتناع أن لا تدلنا على معاني الهندية كلماتها وجوب امتناع أن لا تدل على اللافظ لامتناع انفكاك الدليل عن المدلول ولكان يمتنع اشتراك اللفظ بين متنافيين كالناهل للعطشان وللريان [...] وكالجون للأسود والأبيض وكالقرء للحيض والطهر وأمثالها لاستلزامه ثبوت المعنى مع انتفائه متى قلت هو ناهل أو جون ووجوه فساده أظهر من أن تخفى وأكثر من أن تحصى مادام محمولا على الظاهر، ولكن الذي يدور في خلدي أنه رمز وكأنه تنبيه على ما عليه أئمة علمي الاشتقاق والتصريف أن للحروف في أنفسها خواص بها تختلف كالجهر والهمس والشدة والرخاوة والتوسط بينهما وغير ذلك [...]"(السكاكي، ١٩٨٧: ٣٥٦). ففي هذا المقطع من **مفتاح العلوم** يبرز لنا السكاكي الصلة اللازمة بين الدال والمدلول. وهو ما قد يعده بعضهم منافيا لنظرة دي سوسير، أو قد يرى فيه البعض الآخر توافقا مع نظرة بنفنيست، وأيا كان الأمر، فنظرة السكاكي جديرة بالاعتبار لما تقوم عليه من استدلال مقنع، لا سيما وهو يتبع قوله بـ**امتناع انفكاك الدليل عن المدلول**، باستدلال يعرض فيه أمثلة للتضاد (وهو ضرب من الاشتراك مخصوص، كما لا يخفى) يستنتج من ورائها بطلان القول بالدلالة الذاتية، ثم إن القول بالدلالة الذاتية يتناقض والقول بالنقل المجازي، وهو ما يفتح الباب أمام التأويل والقياس. فالمعنى ليس ثابتا، أي إنه متحرك، ومن وجوه هذه الحركة الاشتراك والمجاز. وحركة المعنى ليست فوضى، بل هي مقيدة باللفظ ذاته، بل بالحروف، ومن هنا نفهم التجاء السكاكي إلى علمي الاشتقاق والتصريف لإبراز المتكإ اللفظي (الصوتي والصرفي والاشتقاقي) لكل تعديل معنوي. ويعرض السكاكي أمثلة تبين التناسب بين الحرف والدلالة التي يؤديها ضمن الجذر أو الكلمة.

يواصل السكاكي، في السياق ذاته: للحروف في أنفسها حواص بها "[...] مستدعية في حق المحيط بها علما أن لا يسوي بينها وإذا أخذ في تعيين شيء منها لمعنى أن لا يهمل التناسب بينهما قضاء لحق الحكمة، مثل ما ترى في **الفصم** بالفاء الذي هو حرف رخو لكسر الشيء من غير أن يبين، و**القصم** بالقاف الذي هو حرف شديد لكسر الشيء حتى يبين، وفي **الثلم** بالميم الذي هو حرف خفيف ما يبنى لخلل في الجدار و**الثلب** بالباء الذي هو حرف شديد للخلل في العرض. وفي **الزفير** بالفاء لصوت الحمار والزئير بالهمز الذي هو شديد لصوت الأسد وما شاكل ذلك "(السكاكي، ١٩٨٧: ٣٥٧). قد لا تكون هذه الأمثلة سوى استقراءات لا تستغرق اللغة العربية كلها، وقد لا يكون رأي السكاكي سوى إعادة صياغة لقول ابن جني بـ"تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني" (ابن جني، [د.ت.]: ١٤٧/٢) ، ولكن مهما يكن من أمر، فإن ما نود الإفادة منه في هذا السياق، هو جهاز الاستدلال على المعاني القائم على ما هو من قبيل المباني، أي إن النظرية اللغوية العربية القديمة، من خلال مثال السكاكي، لم تعمد إلى بتر الصلة بين المبنى والمعنى ولم يدع العلماء القدامى ضرورة تمييز منهجي بين آليات فحص المبنى وآليات فحص المعنى. ونستنتج أيضا أن مقاربة المعنى – لم تكن على الرغم من تعقيداتها وصلاتها المتشعبة بعلوم الفقه وأصوله – بمنأى عن علوم الصرف والاشتقاق، بما هي علوم لفظية بالأساس.

ولعل هذا يؤدي بنا إلى عدم الانسياق وراء الأقوال البعيدة التي تفصل اللفظ عن المعنى فصلا قد تكون له مبرراته الفلسفية القديمة، أما من حيث النظرية اللسانية، فالحاجة ماسة إلى مراعاة الفوارق المحتملة لا إلى بتر الصلات المفترضة والقائمة بين الدوال والمدلولات.

فالتصور اللغوي السليم للنظرية العربية القديمة يقوم على تمثل المنظومة اللغوية بوصفها متجانسة بمختلف مكوناتها الدالية والمدلولية. بل لعل حصافة رأي السكاكي هي التي جعلته يتفطن إلى القرابة المتينة بين علوم اللفظ وعلوم المعنى، مستنتجا وجود رموز لتلاقي مناهج التعاطي بينها.

وتأسيسا على ما سبق، نرى أنه – في سياق النظرية العربية التراثية – لا يمكن أن تتم مقاربة مسألة الاشتراك الدلالي من ناحية دلالية معزولة عن الناحية اللفظية؛ لأن الحروف لها قيم صوتية تسهم في صناعة المعنى وإنشاء الدلالة بشكل جزئي، أو بطريقة رمزية، إن أحسنا فهم قول السكاكي: " ولكن الذي يدور في خلدي أنه رمز "(السكاكي، ١٩٨٧: ٣٥٧). فتعليل حركة المعنى يمكن أن يستند إلى الناحية الصوتية، دون أن يؤول الأمر إلى تعسف، فالآلية التي يدعو السكاكي إلى اعتمادها تبقى استقرائية، يمكن بيان حدودها بيسر.

* الاشتراك الدلالي والبلاغة في السياق الغربي

أما في السياق الغربي، فنلاحظ أن من الباحثين اللسانيين من يشير إلى أن البلاغة يمكن أن تحقق تغييرا في المعاني وتظهر معاني جديدة، عن طريق الوجوه البلاغية والصور البيانية. وهذه الوجوه تتأسس – كما هو معلوم – إما على مماثلة بين المدلولات أو على مجاورة بينها. في الحالة الأولى يتعلق الأمر بالاستعارة، و في الحالة الثانية يتعلق الأمر بالكناية والمجاز

المرسل.

- الاشتراك الدلالي والاستعارة

يعرف مونان الاستعارة في **معجم اللسانيات** بقوله:

"الاستعارة وجهٌ بلاغي يقوم على علاقة مماثلة بين الأشياء وتنشأ عن تقاطع مدلوليْن أو أكثر لهما سيْمات مشتركة ضمن لفظ واحد أو ضمن عبارة واحدة. [...] وتقدم الاستعارة أيضا بوصفها تشبيها ضمنيا يصل، عبْر إعادة ترتيب مفردات المماثلة في ذهن المتكلم، إلى خلْق مدلول ثالث، نتيجةً لألفاظ تعالق المماثلة الأولى[...]" (Mounin, 1974/1995: 213)

إن هذا التعريف، وإن لم يذكر لفظ الاشتراك الدلالي (polysémie) صراحةً، هو مع ذلك، يدرج الظاهرة ضمن اهتماماته. فالاشتراك الدلالي حاضر بشكل مبطن في الاستعارة. والواقع أن مونان يوضح العلاقة الموجودة بين مدلولات مختلفة تنتمي إلى دال واحد. ولا يحمل كل مدلول في ذاته كل سيْمات المعنى التي تنشطها الاستعارة، بل نجد بعض السيمات فحسب، مفعلةً حسب وضعية التلفظ. ويشرح مونان بالتوازي مع ذلك أن إضفاء السمة الاستعارية على لفظ ما يمكن أن يصل إلى خلق مدلول؛ وهذا الخلْق ليس اعتباطيا، بل ينشطه رابط سيمي هو من جنس الرابط السيمي الموجود من قبْل بين المدلولات الأخرى. فبوسعنا القول إن الاستعارة، مثل الاشتراك الدلالي، تقدم دالا ذا مدلولات كثيرة يوجد بينها جميعا رابط يربط بينها. أكثر من ذلك، فإن الإحالة تتم في الاستعارة، مثل الاشتراك الدلالي، على مراجع مختلفة.

قد تنشأ الاستعارة لتلبية احتياجات بلاغية خالصة، أو قد تكون مندرجة في الخطاب اليومي. في الحالة الأولى تستدعي ذهن المتكلم؛ لأن الصورة التي تحيل إليها ليست مدمجةً في الاستعمال اليومي الذي نجده في اللسان. و"يخدم" إنشاء الاستعارة غايات أسلوبية وجمالية؛ ويمكننا أن نتحدث عن اشتراك "عرضي" بين لفظيْن. ونقف في الحالة الثانية التي ذكرها مونان على إنشاء مدلول جديد. ويمكن أن نضرب على ذلك مثالا مأخوذا من رواية إميل زولا (Au Bonheur des Dames). حيث تنظر البطلة دينيز (Denise) من متجر عمها بودو (Baudu) إلى متجر (Au Bonheur des Dames) في الجانب الآخر من الطريق:

"[...] يحفل المتجر بحركة بيع مزدهرة. فإذا بدينيز ينتابها إحساس بأنها إزاء آلة، تعمل بضغط عالٍ، حيث يبلغ الاهتزاز حدود البضائع المعروضة. لم تعد الواجهات البلورية الباردة عند الصباح، كما كانت، فهي تبدو الآن وقد تمت تدفئتها مرتجة بسبب الارتجاف الداخلي. [...] لكن حرارة المصنع التي يتوهج بها المنزل ناجمة أساسا عن البيع وعن التدافع عند مباسط السلع، مما نحس به من خلف الجدران. ثمة خريرٌ متواصلٌ للآلة العاملة والتهامٌ للزبونات المزدحمات أمام الفروع وقد أسكرتهن البضائع، ثم يرتمين عند الخزانة لدفْع الحساب. ويتم كل هذا في نظام ميكانيكي دقيق، شعبٌ كاملٌ من النسوة يمررن في قوةٍ وفي نسقٍ للتشابك" (: Zola1971-54-53,).

نحن هنا إزاء استعارة لا إزاء مجرد تشبيه، كما يمكن أن يتبادر إلى الذهن لأول وهلة. وفي الواقع، فإن الكاتب يتخذ وجهة نظر ساردة داخلية هي دينيز، التي لا تقارن بين المتجر وبين الآلة، لأنها تعتبر أن المتجر إنما هو آلة بالنسبة إليها (-Demange Paillet, 2005: 38).

الصورة هنا مضاعفة؛ إذ عندنا من جهة استعارةٌ معجميةٌ يصبح عبْرها الجماد حيًا: فالكل يتحدث عن "خرير" آلةٍ؛ ولكننا نهتم أساسا بالاستعارة الثانية، تلك التي تمر من المتجر إلى الآلة. ويفهم هذا الوجه البياني لأن له سياقا نصيا يفسره: نعلم في النص أن الآلة هي المتجر. إن استعمال هذه الاستعارة للحديث إلى صديق عن متجر كبير، كنا قد تبضعنا فيه البارحة، دون توضيح أننا ذهبنا إلى فضاءات رحْبة، يجعل كلامنا لا يفهم على وجهه. وفي الواقع، لا يمكنني أن أقول "لقد ذهبت إلى الآلة لشراء ما آكله.".

هذا الضرب من الاستعارات يوفر مشتركا ظرْفيا للكلمة المستعملة استعاريا؛ إنه قبل كل شيء وجه أسلوبي.

أما الاستعارة "اليومية" فهي مندمجة في الخطاب تمام الاندماج، حتى إننا لا نفكر فيها إذ أضحى استعمالها عفويا. فهي تقوم على مبدأ المماثلة الذي تحدث عنه مونان: لم ينشأ المدلول على حدةٍ، إنه موجود عبر بعض سيمات المدلولات الأخرى. عندما أقول عن شخصٍ ما، في الفرنسية، إنه (dans la lune) "فوق القمر"، فالكل يفهم أن الشخص المعني طائشٌ نزقٌ. وهذه العبارة قد تكلست ودخلت في الاستعمال بشكل لم تعد ثمة حاجة إلى تفسيرها. والصيغة تكتسب معناها من البعد الفاصل بين الأرض والقمر. وهنا يبدو إنشاء العبارة قائما على التجربة لا على سيم ما.

والواقع أن تعريف (la lune) [القمر] في معجم (Petit Robert) لا يتطرق إلى المسافة؛ بل يشير فقط إلى التجربة: إذ نعرف أن القمر بعيد. فالشخص الذي "فوق القمر" يبدو بعيدا عما يدور حوله، كما لو أن ذلك لا يعنيه. لماذا اختير القمر، مع أننا نعرف أجساما فضائية أبعد منه؟ إنما كان ذلك كذلك لأن عبارة (être dans la lune) في الفرنسية [هو فوق القمر] سابقة لاكتشاف الكواكب التي نعرفها اليوم. إذن لم لمْ يتم تغيير العبارة لتواكب تطور المعرفة البشرية؟ ثمة عبارات ترتكز على أسماء الكواكب، ولكنها تستعمل لوصف حقائق مختلفة غير البعد. فقولك عن

أحدهم إنه "قادم من المريخ" (vient de Mars)، يعني أنه شخص غريب في منتهى الغرابة. وهذه العبارة تقوم على إمكانية وجود حضارات أخرى في الكون، حسبما يراه بعضهم.

نرى هنا أن الاشتراك الدلالي الحاضر في وسْم لفظٍ ما بسمة الاستعارية (métaphorisation) يقوم على حقيقة العالم ومفاهيمه، دون أن تتطور بالضرورة بتطوره[1].

إن استعارةً مندمجةً في الخطاب، ومدركة من ثمة بوصفها أثرًا من الاشتراك الدلالي، إما أنها ستصمد على مدى الزمن، حتى إن لم تعد الصورة التي تحيل إليها الأكثر جدارةً، وإما أنها ستضمحل.

رأينا فيما مضى أن الاشتراك الدلالي ظاهرة متبدلة تتطور بتطور الزمن، وهانحن نقول هنا إنها متكلسة، لا تتطور بل إنها قد تضمحل. ويعود هذا التناقض إلى أننا اهتممنا إلى حد الآن بصورٍ ذات علاقة بحقائق في العالم، أما الآن فقد بدأنا نركز على الاستعارة. إنها تحمل صورًا أيضا، ولكن هذه الأخيرة يقودها تقريبٌ بين ميدانين مفهوميين. وتتم هذه المفْهمة (conceptualisation) حسب بنى أنثروبولوجية تتقاسمها ثقافات مختلفة (Demange-Paillet, 2005: 38).

الاشتراك الدلالي والاستخدام

لا غرابة أن يكون مبحث الاشتراك الدلالي على صلة وثقى بالظواهر البلاغية المعنوية منها والبيانية والبديعية، إن تابعنا التصنيف المدرسي لعلوم البلاغة. ومن ثمة، فإن دراسة هذه العلاقات الدلالية بين الوجوه والأساليب البلاغية من جهة، والاشتراك الدلالي من جهة أخرى، يمكن أن تغني رصيد الناظر إلى هذه المباحث عبر تقريب صور الترابط المعنوي الكامن خلف هذه الأصناف المتباينة في ظاهر الأمر.

فالاستخدام على سبيل المثال يبرز ترابطا شديدا مع الاشتراك الدلالي ولا يمكن أن ينشأ أسلوب الاستخدام إلا اعتمادا على وجود الاشتراك الدلالي.

وقبل أن نقلب النظر في طبيعة العلاقة بين الاستخدام والاشتراك الدلالي، يمكن أن نعرف الاستخدام، كما يلي:

"الاستخدام هو استفعال من الخدمة، وأما في الاصطلاح فقد اختلفت العبارات في ذلك على طريقين:

- الأولى طريقة صاحب الإيضاح ومن تبعه ومشى عليها كثير من الناس وهي أن الاستخدام إطلاق لفظ مشترك بين معنيين فتريد بذلك اللفظ أحد المعنيين ثم تعيد عليه ضميرا تريد به المعنى الآخر أو تعيد عليه إن شئت ضميرين تريد بأحدهما أحد المعنيين وبالآخر المعنى الآخر، وعلى هذه الطريقة مشى أصحاب **البديعيات** والشيخ صفي الدين الحلي والعميان والشيخ عز الدين وهلم جرًا.
- الثانية طريقة الشيخ بدر الدين بن مالك – رحمه الله تعالى – في **المصباح** وهي أن الاستخدام إطلاق لفظ مشترك بين معنيين ثم يأتي بلفظين يفهم من أحدهما أحد المعنيين ومن الآخر المعنى الآخر، ثم إن اللفظين قد يكونان متأخرين عن لفظ الاشتراك الدلالي وقد يكونان متقدمين وقد يكون اللفظ المشترك متوسطا بينهما والطريقتان راجعتان إلى مقصود واحد وهو استعمال المعنيين، وهذا هو الفرق بين التورية والاستخدام؛ فإن المراد من التورية هو أحد المعنيين وفي الاستخدام كلٌ من المعنييْن مرادٌ" (الحموي، ١٩٨٧: ١/١١٩).

ولعل المثال الذي يرد بكثرة في كتب البلاغة شاهدا على الاستخدام هو قول الشاعر:[من الوافر]

إذا نزل السماء بأرض قوم *** رعيناه وإن كانوا غضابا[2]

وهذا الشاهد المطول، حول تعريف الاستخدام، يبرز لنا الوعي الدقيق لدى علماء البلاغة بتداخل مباحث الدلالة والبلاغة. فالتورية تشتبه بالاستخدام وكلاهما يقوم على وجود الاشتراك الدلالي. فكأن الاشتراك الدلالي ظاهرة أصلية تتفرع إلى وجهين بلاغيين هما التورية والاستخدام، وهذا ما يبرزه الشاهد الآتي:

"ونقل الشيخ صلاح الدين الصفدي في كتابه المسمى بـ**فض الختام عن التورية والاستخدام** ما يؤكد هذا؛ فإنه قال: المشترك إذا لزم استعماله في مفهوميه معًا فهو الاستخدام، وإن لزم في أحد مفهوميه في الظاهر مع لمح الآخر في الباطن فهو التورية" (الحموي، ١٩٨٧: ١/١١٩).

وبذلك تظهر مزية اعتبار المشترك ظاهرة دلالية أصلية[1] تتفرع عنها ظواهر بلاغية مخصوصة، تنشأ بينها فروق استعمالية مضبوطة للرصيد القائم في الاشتراك الدلالي.

ولعل خصيصة الاستخدام، كما يمكن تبينها من الشواهد

---

١. قد يكون من الملائم أن نستطرد في هذا السياق قليلا بالقول إن هذا الحكم يسري على لغات أخرى، وعلى ظواهر بيانية أخرى كذلك، فالتشبيه في قولك: "انطلق كالسهم" يبدو غير دالٍ حقيقةً على مقدار السرعة التي أصبحنا مطلعين عليها بفضل النظريات الفيزيائية الجديدة عن سرعة الضوء. ولكننا لا نجد في الاستعمال: "انطلق كالضوء"، مع أن الضوء أسرع من السهم بما لا يقاس.

٢.نسب أغلب شراح التلخيص للقزويني هذا البيت إلى جرير من قصيدة مطلعها:

أقلي اللوم عاذل والعتابا *** وقولي إن أصبت لقد أصابا

انظر: (القزويني، ١٩٩٨: ٣٣٢)، و(الجرجاني، ١٩٨٥: ٣٣).

السابقة، تتمثل في أن هذه الظاهرة تقوم على استعمال معاني اللفظة المشتركة وإظهار تلك المعاني في "السطح"، في حين تبقى بعض تلك المعاني كامنة خفية في "القعر" بالنسبة إلى التورية، نظرا إلى احتياج الموري إلى إبراز معنى دون معنى للموري له.

فمعاني الكلمة المشتركة تطفو على السطح بالنسبة إلى الاستخدام، في حين أن بعضها يبقى طي الخفاء، في حالة التورية. فكأن الاستخدام يقتضي"تنشيط" كل الدلالات المحتملة سياقيا ومعجميا، في حين يكتفى بالنسبة إلى التورية باستحضار بعض تلك الدلالات دون بعض.

فالاشتراك الدلالي بالنسبة إلى كل من الاستخدام والتورية، هو بمثابة قاعدة بيانات دلالية معطاة، يتم استعمالها وتوظيفها سياقيا، لتحقيق جمالية بلاغية ما.

والملاحظ أن أسلوبي التورية والاستخدام ينتميان، في نطاق البلاغة المدرسية، إلى المحسنات المعنوية في علم البديع[٢]. ورغم هذا الاشتراك في الانتماء إلى الفرع العلمي نفسه، فإن التورية تبدو أقرب إلى الجناس التام، وهو محسن لفظي شديد الحضور في البلاغة العربية، كما لا يخفى.

ويورد ابن حجة الحموي، تدقيقا مهما في حد الاستخدام، يشير فيه إلى حضور "القرينة"، يقول: "ومنهم من قال: الاستخدام عبارة عن أن يأتي المتكلم بلفظةٍ مشتركةٍ بين معنييْن اشتراكًا أصليا متوسطة بين قرينتيْن تستخدم كل قرينة منهما معنى من معنييْ تلك اللفظة المشتركة، وهذا مذهب ابن مالك" (الحموي، ١٩٨٧: ١/١١٩-١٢٠).

ومعلوم أن مفهوم "القرينة" ذو صلة وطيدة بالمباحث البلاغية، كالمجاز والاستعارة وما إلى ذلك. فلعل الحديث عنه في هذا السياق مما يؤشر على فضل تدقيق في هذا التعريف الأخير الذي أخره صاحب "خزانة الأدب"، ولم يحشره ضمن القولين الرئيسين في تعريف الاستخدام.

ولعل التمعن في الشاهد الأخير يؤدي بنا إلى الانتباه أن كلمة "قرينة" يمكن اعتبارها بمثابة اللازم – بالمعنى البلاغي – الذي يرشح أحد المعنيين من معاني الكلمة المشتركة. ولكن الترشيح ههنا ليس كما هو الحال بالنسبة إلى الاستعارة، إذ نحن أمام تكافؤ القرائن، مما يعني أن شرط الاستخدام – حسب هذا التعريف الأخير – هو توافر كثرة من القرائن، تعود إلى تعدد المعاني وتؤدي إلى تحقيق مقاصد معتبرة في القول.

وإذا كان مصطلح القرينة مما ذاع استعماله عند معالجة مباحث الحقيقة والمجاز والاستعارة... فإنه يفيد في تحديد طبيعة عمل الاستخدام من حيث تفريع الدلالات لا فقط ذاتيا بل باعتماد "مساعدات" خارجية، هي القرائن القولية الدالة على هذا المعنى وذاك.

ولعل مما يثير الانتباه في النظرية البلاغية العربية، اعتمادا على هذه المدونة الجزئية (الشواهد السابقة) أنك تستشف منها وجود خلفية نظرية جامعة تتمثل في اعتبار الاشتراك الدلالي والاستخدام والتورية، ظواهر متداخلة في الاستعمال ويقوم دور البلاغي على كشف الفويرقات التمييزية التي تبرز اختلاف كل ظاهرة عن الأخرى. كما تكشف هذه النظرية عن وعي ما بأن الاشتراك الدلالي أوغل في النظام اللغوي من التورية والاستخدام، لا لأنه أصلٌ لهما فحسب، بل لأن حده أوسع من حديهما[٣].

والملاحظ كذلك أن ثمة معارف نحوية – تركيبية تتدخل في كشف الفوارق بين هذه الظواهر، والدليل على ذلك استعمال عبارات (لفظ – ضمير – تقديم – توسط ...) وهي تبين طبيعة المعالجة التركيبية الضرورية لمثل هذه المعطيات البلاغية. علاوة على كون كثير من متعاطي هذا المجال هم من النحاة، أو عرفوا بعلم النحو (من قبيل بدر الدين بن مالك (ت٦٨٦هـ)، المعروف بابن الناظم (الزركلي، [د. ت.]: ٣١/٧)، وإن كان القدامى لا يقتصرون على فن واحد، بل يجمعون بين عدة علوم.

وما يمكن أن نخلص إليه، فيما يتعلق بالعلاقة بين الاستخدام والاشتراك الدلالي، أن البلاغيين العرب يرون أن اللفظة المشتركة يمكن استثمارها في أسلوب الاستخدام، على هيئة مخصوصة. وقد انقسموا إلى فريقين أحدهما يرى أن الاستخدام يقع عند استعمال لفظ مشترك مرة بذكره صريحا وأخرى بذكره ضميرا، ويكون المعنى المقصود في الذكر الأول غير المعنى المقصود في الذكر الثاني. ويمكن التمثيل على هذا التصور للاستخدام بالشكل التالي:

ق: لفظ مشترك

س: معنى ١ للفظ ق

---

١. نشير إلى أن بول ريكور يعد الاشتراك الدلالي "حدثا معجميا" (un fait de lexique) ويجعله الشق المعجمي لظاهرة الغموض الدلالي (l´ambiguïté) أما شقها التداولي فهو "الحدث السياقي". انظر مشكل ازدواج المعنى ضمن معترك التأويلات. (Paul Ricoeur, le problème du double-sens, in le conflit des interprétations). وقد ترجم الكتاب إلى العربية (ريكور، ٢٠٠٦). غير أننا لم نعتمد الترجمة العربية، بل نظرنا في الأصل الفرنسي مباشرة.

٢. يقول السيوطي، في الإتقان في علوم القرآن: " الاستخدام هو والتورية أشرف أنواع البديع وهما سيان بل فضله بعضهم عليها"، ج٢، ص٢٢٧.

٣. قارن حد "المشترك" وحد "الاستخدام" في تعريفات الجرجاني، على سبيل المثال.

ص: معنى ٢ للفظ ق

ط: ضمير للفظ ق

الاستخدام= [ق [س](...)ط[ص](...)]

وفي البيت الشعري المذكور، يكون:

ق= السماء

س= المطر

ص= العشب

ط= ه ، في (رعيناه)

أما الفريق الثاني فيشترط أن يكون اللفظ واردا مرتين لا أن يرد مرة لفظا ظاهرا وأخرى ضميرا، ومن ثمة يتغير التمثيل على هذا التصور، وفق الشكل التالي:

ق: لفظ مشترك

س: معنى ١ للفظ ق

ص: معنى ٢ للفظ ق

ق': لفظ مشترك

الاستخدام= [ق[س] (...) ق' [ص](...)]

فالفرق الأساسي بين التصورين يتمثل في اشتراط التصور الثاني أن يكون اللفظ المشترك واردا ظاهرا لا ضميراً في حالة وروده الثانية، ولعل هذا التصور يحد من الالتباس الذي قد توقع فيه إحالة الضمير إلى معنى آخر غير المعنى المذكور به الاسم الظاهر الذي يحيل إليه. وهو ما قد يوقع في التنازع الدلالي، وعسر التأويل. غير أن التصور الأول أكثر استحضارا للاشتراك الدلالي باعتباره يجعله معطى تزود به القارئ/ المؤول، بحيث إنه يتصرف في الإظهار والإضمار بشكل سلس فقد أمن اللبس من جهته، لأن القرائن المقالية أدل على إرادة كل معنى في حالتي الظاهر والضمير.

فالذي يقول: (إذا نزل السماء بأرض قوم رعيناه) أكثر ثقة في كفاءة المتقبل الدلالية من ذاك الذي يقول (إذا نزل السماء بأرض قوم رعينا السماء)[١].

فالمثال الأول يقتضي أن ينتقل المتقبل من:

١. السماء= المطر

٢. السماء= العشب

٣. السماء= ه

رغم اختراق ٣ لمقولة المطابقة النحوية (في الجنس)، فإن المتقبل لا يذهب إلى اعتبار القول لحنًا، بل ينطلق من المقدمات الدلالية ١و٢ ليصل إلى أن المقصود هو العشب. وهنا يستعين بالقرينة المقالية (رعينا).

أما المثال الثاني فيتجنب إمكانية اللبس في مرجع الضمير (الضمير مذكر، واللفظ المحال إليه مؤنث) وذلك بذكر اللفظ نفسه في مناسبتين، وإن أوقع ذلك في التكرار كما أشرنا.

الاستخدام عند إفلين جاكيه

في مدخل "الاشتراك الدلالي المنطقي" (Jacquey, 2004) تتحدث إفلين جاكيه عن الاستخدام وهو ما تسميه (coprédication)[٢] وتعرفه بوصفه تجميعا لسياقات مختلفة ضمن الجملة نفسها أو التركيب نفسه. وتقوم تلك السياقات على مسانيد يختار كل واحد منها معنى مخصوصا من بين مجموعة المعاني الممكنة في المفردات الغامضة(Jacquey, 2004). وتقيس جاكيه درجة قبول هذا الاستخدام، بين الأقوال اعتمادا على الوجاهة التي يتوافر عليها؛ فهي درجة ضعيفة بالنسبة إلى المثال الآتي:

"Ce plateau est lourd. Il est couvert de forêts".

حيث يدل (plateau) على الصحن ويدل ضميره العائد عليه (il) على الهضبة. وهذا مثال على عدم توفق أسلوب الاستخدام. أما المثال الذي ضربته جاكيه على نجاح الاستخدام فهو الآتي: "Malgré son état déplorable, ce livre reste intéressant".

(رغم أن هذا الكتاب رثٌ، فإنه يظل مفيدا)

فالكتاب المقصود بلفظ الكتاب هو شكله [المجلد] أما الضمير العائد في (إنه) فيقصد به محتوى الكتاب [المضمون].

فالعبرة في نجاح الاستخدام أو فشله، هو بقاء القول الذي يرد فيه متماسكا ومنسجما. ففي مثال (plateau) لا توجد قرينة تسمح بقبول الاستخدام، في حين أن مثال (الكتاب) يسمح بقبول هذه الازدواجية الدلالية بين الشكل والمضمون.

الاشتراك الدلالي والتورية

مرت بنا مقارنة بين الاستخدام والتورية، ونحتاج في هذه الفقرة إلى تبين العلاقة بين التورية والاشتراك الدلالي. كيف يترابطان؟

إذا كان الاستخدام أقرب إلى الاشتراك الدلالي من التورية إلى الاشتراك الدلالي – كما أشرنا إلى ذلك – فإن التورية مع ذلك تقوم على ضرب من العلاقة المخصوصة مع الاشتراك الدلالي قوامها استثمار جزء دلالي تحتمله اللفظة في الظاهر وإخفاء جزء آخر. إذ " التورية هي أن يريد المتكلم بكلامه خلاف ظاهره

١. نتغافل هنا، لمقصد توضيحي، عن الفرق الأسلوبي بين المثالين، وما يحتوي عليه المثال الثاني من تكرار لا يستساغ نحويا، إلا إذا حمل معنى بلاغيا خاصا (كالتأكيد...).

٢. يمكن أن نترجمه بـ"تسانـد"، إن كان ثمة حاجة إلى عدم الاكتفاء باعتباره مساويا لمصطلح الاستخدام.

مثل أن يقول في الحرب: مات إمامكم، وهو ينوي به أحدا من المتقدمين " (الجرجاني، [د.ت.]: ٩٧). فالشرط في التورية أن يحتمل اللفظ والمقام تعدد المعنى، ويكتمل أسلوب التورية بإضمار المتكلم نية صرف الأذهان عن معنى إلى معنى آخر. وقد جاء في **تحرير التحبير** أن التورية تـسمى " التوجيه[١]، وهي احتمال الكلمة معنيين، فيستعمل المتكلم أحد احتماليها ويهمل الآخر، ومراده ما أهمله لا ما استعمله، كقول علي عليه السلام في الأشعث بن قيس: وهذا كان أبوه ينسج الشمال باليمين، لأن قيساً كان يحوك الشمال التي واحدتها شملة" (ابن أبي الإصبع، [د.ت.]: ٢٦٨) [٢]. وقد تلتبس التورية بالجناس. والملاحظ أن التورية قد تـلحق بها عبارة تـسمى ترشيحا[٣]، تؤكد المعنى المقصود؛ من ذلك "أن التورية في قول علي عليه السلام في لفظة الشمال، والترشيح في لفظة اليمين" (ابن أبي الإصبع، [د. ت.]: ٢٧٢). فمن خلال هذه الأمثلة المضروبة في كتب البلاغة حول التورية، يمكن أن نستخلص أن الموري يستثمر معطى معجميا يتمثل في اشتراك صيغتين في اللفظ الواحد (شمال= عكس يمين)/ (شمال= جمع شملة: ضرب من الثياب). علاوة على صناعة الشملة باليمين، فيكون لفظ اليمين هنا ذا دلالتين إحداهما تنشئ طباقا مع المعنى الأول لـ(شمال) والأخرى تنشئ تفصيلا لهيئة صانع الشمال، وهي المعتبرة في المعنى الثاني لـ(شمال).

فلا يمكن الاكتفاء بالنظر إلى الأصل المعجمي أو الاشتقاق الصرفي لتحصيل المعنى المقصود والتورية المستفادة، بل يحتاج القول إلى تدبر القرائن المقالية واستحضار المعارف الموسوعية للوقوف على سر العبارة المورية.

ولو قصد القائل إلى تعمد الجناس في المثال المضروب لقال: "فلان يصنع بشماله شمالا"

ويبدو أن أمر الجناس أهْون من التورية، لأن الرجوع إلى الأصل المعجمي والاشتقاق الصرفي يكفينا مؤونة تأويل القول / العبارة. وبذا أيضا يتيسر التمييز بين الجناس والاشتراك الدلالي، فليست شمال١ وشمال٢ تدلان على معنيين مختلفين إلا لكونهما ينتميان مقوليا (مقولة العدد، تحديدا) إلى نوعين مختلفين، فشمال١مفرد، أما شمال٢ فجمع. غير أن كلتا الكلمتين ذات أصل عربي، فلم نعثر في المعاجم التي رجعنا إليها على أن إحدى الكلمتين غير عربية أصيلة أو تعود إلى أصل آخر، ومن ثمة فإن انقطاع توجيه التأويل نحو الجناس، أمر غير مبتوت به.

وكما نرى فإن السياق – الذي يتولد من جملة عناصر شيئا فشيئا – يحتمل عددا من الاحتمالات الدلالية التي يمكن، تقليديا، المفاضلة بينها، وهو ما نمتنع عنه، إذ ليست طبيعة المقاربة التي نعتمدها قائمة على البحث عن تسمية الظواهر البلاغية أو محاولة ترتيبها في سلم تفاضلي، بل النظر العلمي لهذه الاحتمالات يقوم على منطق نظرية الإفادة، التي صاغها سبربر وولسن: كلما كان الجهد التأويلي أقل، كانت الفائدة أكبر[٤].

أما هذه الظواهر البلاغية (الاستخدام – التورية – الجناس – المجاز المرسل، ...) فلا مفاضلة بينها، في حد ذاتها، أو من حيث طبيعتها الخاصة، بل يمكن التمييز بينها موضعيا أي عند دراسة السياقات الفردية للأقوال التي تتضمنها. علاوة على ما نقف عليه من اختلاف بين العلماء والنظار في كثير من سياقات الأقاويل المتعددة التآويل.

* الاشتراك الدلالي والبيان:

لما كان علم البيان "شعبة من علم المعاني، لا تنفصل عنه" (السكاكي، ١٩٨٧: ١٦٢)، فقد أردنا أن نوسع النظر في علاقات الاشتراك الدلالي حتى تشتمل على علاقاته الوثيقة بالاستعارة والمجاز المرسل، وهو ما توسع فيه الدارسون توسعا(Alda , 2004; Lakoff, 1987; Kleiber, 1999; Nunberg, 1995, p109-132). وسنحاول رصد العلاقات الدلالية القائمة بين الاشتراك الدلالي وهذه الوجوه البيانية، حسب التصنيف القديم، مراعين خصوصية اللغة العربية في توليد الاستعارات والمجازات المرسلة والكنايات.

إن دراسة الاشتراك الدلالي تعني البحث عن المبادئ التي تفسر لنا – على سبيل المثال – لماذا نفهم من النعت (أخضر) دلالة (اللون) أو نفهم منه دلالة (عدم النضج)؟ قد نقول عن تفاحة١: إنها خضراء، ونحن نقصد أنها لم تنضج بعد، وقد نقول عن تفاحة ٢: إنها خضراء ونحن نعني فقط أن لونها أخضر، وقد

١. انظر (ابن أبي الإصبع، [د.ت.]: ٢٦٨). وقال (القلقشندي، [د.ت.]: ٢٢٧) في معرض تقريظ: «[...] قابل وجوه حورها أحسن المقابلة، آمناً فيها من الاشتراك والمماثلة، وأوضح الفروق بين التورية والإبهام، والتوجيه والاستخدام». وهذا يدل على أن التمييز بين التورية والإبهام أمر عسير.

٢. يعلق (ابن منظور، [د. ت.]: ١١/ ٣٦٤) على قول الإمام علي قائلا: "وقوله الشمال بيمينه من أحسن الألفاظ وألْطفها بلاغةً وفصاحة". وهذا يدل على قيمة التورية المحكمة في سلـم البلاغة.

٣.نحو ترشيح الاستعارة، وهو إيراد لازم من لوازم المستعار منه، لتقوية المجاز.

٤.انظر (روبول وموشلير، ٢٠٠٣: ٢٧٤)؛ إذ يعرب المترجمان (relevance - pertinence) بالمناسبة، وهو مصطلح جيد [يجعلنا في دائرة البلاغة، أساسا] وإن اختار غيرهما "الوجاهة"، ورأيت أن مصطلح "الإفادة" أقرب [من الدائرة النحوية المعرفية].

نقول عن تفاحة ٣: إنها خضراء، ونحن نقصد في الوقت ذاته أنها خضراء اللون وغير ناضجة. ولكن ماذا لو انطبق المعنى المفهوم من القول الوارد في التفاحة ٣ على واقع التفاحة ١ أو٢؟ ههنا يجعلنا الاستعمال الواحد لنعت (خضراء) المتعدد المعاني، في حاجة إلى ضوابط لتحقيق فهم أفضل للقول.

ولذلك، علينا – كما يرى بعض الدارسين – أن نضع شرطا لوقف "نزيف" التعدد الدلالي للكلمة. وإذا كانت المسافة بين معنيين لكلمة واحدة أكبر من تلك المعاني المتوقعة من قبل هذه المبادئ، فإنه لا يمكننا تأكيد أن الأمر يتعلق بمعنى ينتمي إلى الكلمة المعينة.

ههنا تقوم الاستعارة والمجاز المرسل بدور مهم. فهما يعدان وسيلتين لخلق معان جديدة، من وجهة نظر توليد المعنى. ومن ناحية التحليل، إذا أمكن إعادة بناء علاقة استعارية أو مجازية بين معنيين، فإن هذين المعنيين سيعتبران متـصليْن (Mari, 2006).

طبعا لن نهتم بنظريات الاستعارة والمجاز المرسل، في التقاليد البلاغية العربية والغربية، فهذا بحث يخرج عن نطاق العمل، وقد أنجزه كليا أو جزئيا باحثون آخرون[١]، ولكن ما سنـعنى به هو التقاط ضروب العلاقات الدلالية التي تحقـق الاسترسال الدلالي بين الاشتراك الدلالي وبين ظواهر بيانية كالاستعارة والمجاز المرسل والكناية.

الاستعارة عند فتغنشتين (wittgenstein):

كي نفهم نظرية فتغنشتين في ألعاب اللغة، علينا أن نتبين أربع نقاط في وجهة نظره حول هذه النظرية:

انبثاق مفهوم الإبهام[٢](vague):

يعود فتغنشتين إلى النقاش الفلسفي اللساني حول مفهوم الإبهام الذي يربطه بعدم الإمكان النظري لتصور معنى بوصفه مبدأ يفسر الاستعمالات. إذا كانت المماثلات القائمة بين الاستعمالات وما هي عليه تلك المماثلات التي تضمن الفضاء المشتركي للكلمة، تضمن التحام الفضاء المشتركي، فإن مجموع الاستعمالات مفتوح. علينا أن نلاحظ أيضا أنه في صلب هذه المجموعة من الخصائص المشتركة لا توجد بالضرورة خصيصة واحدة تشمل جميع الاستعمالات. إن الخصائص المشتركة تشتغل متناوبة دون أن تضمن إحداها التحام الكل.

الخاصية غير الإسنادية للمماثلات:

يوجد اختلاف آخر بين الحالة التي يمثل فيها معنى مجرد مبدأ التحام المقولات وتلك التي يكون مبدأ الالتحام فيها معطى عبر التشابهات بين المعاني. في الحالة الأولى، تتوفر في التعليمة المجردة وظيفة إسنادية. وعلى العكس من ذلك فإن المماثلات لا يمكن أن تلاحظ إلا مرة واحدة عندما يتم الانتشار. ولا يمكننا أن نتوقـع الانتشارات الممكنة للمقولة انطلاقا من القيمة الدلالية لأعضائها. وهذا الأمر طبيعي للغاية في صلب فلسفة تقول بملاحظة الاستعمالات وترفض الإقرار بعلل لم يتم وضعها على محك التجربة.

إعادة النظر في مبدأ فريغه (Frege) لتحديد الإحالة عبر المعنى:

من اليسر بمكان استنتاج أن فتغنشتين يعيد النظر في مبدأ فريغه القائم على التطابق بين المعنى والمرجع. بداية، لأنه لا يوجد معنى وحيد يمكن أن نحدد مرجعه. للاستعمالات وجود مستقل عن قاعدة وحيدة وشاملة. ثم لأن مجموع أنماط الاستعمال مفتوح. إذا كان الإبهام هو الذي يحدد المنوال، فإن كل حساب لإمكانيات استعمالات وحيدةٍ، غير ناجع فوق ذلك.

قواعد محلية:

إن نفي وجود قاعدة عامة مستقلة عن الاستعمالات لا يعني أننا لا نستطيع تحديد قاعدة محلية بالنسبة إلى كل قيمة تكون صالحة للاستعمال المعني. لقد كان فتغنشتين يعارض دائما فكرة وجود لسان شخصي. ولْنتذكرْ مثال لعبة الشطرنج (Wittgenstein, 1988). ثمة صيغ كثيرة لهذه اللعبة اخترعت عبر التاريخ، ولا يعني ذلك أنها تنويعات للـعبة ذاتها، إذ لكل صيغة من تلك الصيغ قواعد خاصةٌ بها تنظم تلك اللعبة.

الاستعارة عند لايكوف وجنسن:

تقوم الاستعارات بدور أساسي في بناء الواقعة الاجتماعية والثقافية والذهنية. ويمكن أن تحلل الاستعارة بوصفها نظاما من التوافقات الجزئية (تشاكلات) بين ميدانٍ مصدرٍ (المرجع) وميدانٍ مستهدفٍ (المحال إليه)، مع الاحتفاظ العامٍ بالدلالة، وحسب لايكوف وجنسن، فإن هذه الأنساق شديدة البنيـنة، ثابتة وكثيرة الدوران. وغالبا ما تـبنيـن أنطولوجيات[٣] الميادين المصادر والميادين المستهدفة. فيمكننا إذن أن نفكـر في الميدان المستهدف باستعمال المعارف والاستدلالات الخاصة

---

[١] من الباحثين الغربيين الذين تطرقوا لمبحث الاستعارة بطريقة معمقة نذكر (Ricœur, 1975) و (Lakoff and Johnson, 1980). ومن الباحثين العرب الذين جددوا النظر في الاستعارة من منظور جديد، نذكر (سليم، ٢٠٠١) و(الحنصالي، ٢٠٠٥).

عبد الإله سليم، بنيات المشابهة في اللغة العربية- مقاربة معرفية، ط١، الدار البيضاء، دار توبقال، ٢٠٠١.

سعيد الحنصالي، الاستعارات والشعر العربي الحديث، دار توبقال ، الدار البيضاء، ط١ ، ٢٠٠٥

[٢] أخذنا تعريب (vague) بـ"إبهام" من (مارتان، ٢٠٠٦: ٢٩٥).

بالميدان المصدر.

إذا أخذنا على سبيل المثال التوافق **الوقت مالٌ** فإنه يمكننا الحديث عن الوقت مثلما نتحدث عن المال، مع قلْب مستساغ للمعاني والاستدلالات. لنا نظام التوافقات التالي بالشكل الخطاطي التالي:

المال الوقت

هدف يستوجب المال هدف يستوجب الوقت

قيمة المال قيمة الوقت، إلخ.

ومن ثمة نفهم تماما عبارات من قبيل: ربح الوقت، اقتصد في الوقت، استغل الوقت، كم بقي لي من الوقت؟ والمثال الأخير يبين أن الوقت منظورا إليه بوصفه مالا، يمكن أن يمتد، أحيانا، إلى وقت منظور إليه بوصفه مصدرا مجسدًا. هذا الاستعمال للميادين المجسدة من أجل عمليات مجردة هو أحد مظاهر الدينامية الإبداعية للغة.

الاستعارة والمقْولة:

كي يعيش الناس ويتواصلوا عليهم أن يصنفوا الأشياء وأن يضعوها في مقولات، أي أن يمقولـوها. هذه المقولات تشكلت انطلاقا من خبراتنا المادية المحسوسة. إنها تبنيـن الطريقة التي نميز بها بين الكيانات. فالمقولة مهمة ذات جذور متجذرة عميقا في تجاربنا المحسوسة الفردية والجماعية.

إن التوافقات الاستعارية ليست ثمرة المصادفة. يبين لايكوف وجنسن أن التفكير المجرد يؤسس على الخبرة المحسوسة، المتصلة أساسا بالإدراك وبالجسد. إن انسجام المقولات والتوافقات تضمنه بنية العالم المحسوس العقلية (المصادر عليها أو الملاحظة) ، المعبر عنها، على سبيل المثال، بقوانين الفيزياء. هذه البنية يصادر في معظم الأحيان على كونها مستقلـة عن خصوصيات الفكر البشري. والمقولات نفسها متراتبة؛ من المقولات القاعدية (الصادرة مباشرة عن الإدراك أو عن التجربة المباشرة، مثل الحركة) نحو المقولات المركبة، الأكثر تجريدا.

من المهم أن نلاحظ أن الاستعارات المفهومية تسمح عموما بنفس أنواع التفكير المستخدمة في الميادين المستهدفة وتلك التي يمكن أن تنجز حول الميدان المصدر. إن التوافق الذي يثيره قول من قبيل **الحياة سفر**" الذي يسم رؤيةً ما للحياة، يسمح بتطبيق ضروب التفكير ذاتها المستعملة مع السفر. وبذلك نجد استعمال مفردات من قبيل توجهات، انقطاع، عودة، وسائل نقل، إلخ. ويمكن أن يعامل عدد من الأنماط الفرعية أو أجزاء الحياة بالطريقة ذاتها، من ذلك الحياة المهنية.

هذا الإجراء ليس نظاميا، إنه مرتبط بخصائص الشيء المستهدف الأنطولوجية، ولا يمكن تعيين تلك الخصائص بشكل فوري دائمًا، ولكن الإنسان يتصرف بشكل ممتاز (بالطريقة ذاتها التي يتصرف فيها مع إعراب لغته انطلاقا من عدد محدود من الأمثلة).

تصنيف الاستعارات:

ثمة ثلاثة أصناف من الاستعارات: الاستعارات **الاصطلاحية** والاستعارات **الصور** والاستعارات **الأجناسية**.

الاستعارات الصور تربط بين صورة واحدة وأخرى. يتمثل المبدأ في إسناد خصائص مفهوم إلى خصائص مفهوم آخر (نحو القامة والشكل واللون). فعندما نتحدث، في الفرنسية عن (taille de guêpe)[1] [قوام ممشوق] بالنسبة إلى امرأة، فإننا نربط بين هذه الصورة وصورة القوام اللين للزنبور. ونحو ذلك نتحدث عن غصن البان[2] في العربية. أما الاستعارات الأجناسية فتسمح بإقامة علاقة بين بنية مخصوصة يسهل ضبطـها وبنية أجناسية.

هذه الاستعارات تستدعي قدرتنا على الاستدلال على الأجناسي انطلاقا من المخصوص. وتلك حالة تأويل الأمثال، على سبيل المثال، نحو **الصحو بعد المطر**، أو **اللعب بالنار**. أخيرا، تبقى بعض الوضعيات التشخيصية لبعض الكيانات، من قبيل **ديانته تـحرم عليه ذلك**. هذه الأخيرة، تقع على التخوم بين الاستعارة والمجاز المرسل.

الاستعارة والاشتراك الدلالي:

غالبا ما تعالج الاستعارة في البلاغة بوصفها **صورة** أو **كلمة** أو **مجازا**. إنها صورة تقوم على المشابهة (وهو ما يوافق لسانيا استبدالا على محور الجريدي، محور التماثلات عند (Jakobson,

---

[1] الترجمة الحرفية لهذا التعبير الفرنسي: قوام زنبور، وهي لا تلائم السياق العربي؛ إذ نترجمها بقوام ممشوق، أو غصن البان، أو ما شاكله.

[2] كثيرة هي الشواهد على استعارة غصن البان للقد المياس؛ منها:

- أعانق غصن البان من لين قدها *** وأجني جني الورد من وجناتها (الحموي، ١٩٨٧ :٢/٤٢٨)
- وأبت وقد أخذ النقاب جمالها *** حركات غصن البان أن تتنقبا (ابن أبي الدنيا،١٩٩٧: ٢/ ١٥٠)
- رأيت الشمس تطلع في نقاب *** وغصن البان يرفل في وشاح (المقري، ١٩٦٨: ٣/ ٢٧٩)

1963)) تكون الكلمة فيه هي الحامل. وتبعا للبلاغة الكلاسيكية، توسل فريق مو (Groupe μ, **1970**) في كتاب "البلاغة العامة" بمفهوم العدول (écart) لشرح هذا الوجه البلاغي. وهو عدول بالنسبة إلى الدرجة الصفر (التي تعرف بكونها ما يستجيب لتوقع المتقبل) وتم حل مشكل المعنى الذي يثيره الحدث الاستعاري من جانب التكوين السيمي: العدول يعني تعديلا في توليفات السيمات. وهذا الإجراء (الذي اعتمده علم الدلالة البنيوي) يسمح قطعا بإعادة بناء بعض التمشيات التأويلية للمتقبل، ولكنه لا يهتم بدوافع اختيار المتكلم عبارةً ما تدرك استعاريًا. يتعلق الأمر بتمشٍ تحليلي خالصٍ، مجردٍ فعال في إطار المعجمية، بيد أنه لا يأخذ بعين الاعتبار العمل القولي الذي تنجزه الاستعارة.

إن علم الدلالة البنيوي، وبشكل أعم لسانيات اللسان، بمعالجتهما المادة اللسانية بوصفها مادة مستقلة، مقطوعة عن السياق التلفظي والمقامي، إنما يتكشف أنها غير قادرة على الاهتمام بالتمشي الاستعاري: فهذا الأخير يمتد في صلب ملفوظ لا يعنى فقط بأن يدل، ولكن بأن يخبر عن الواقع. وهذا يفسر كون التكوين السيمي يتحول عند معظم علماء الدلالة إلى فتح للنظام السوسيري على الجانب الواقع خارج اللغة (l´ex-tralinguistique)؛ إذ يعمد علماء الدلالة هؤلاء إلى مد التمشي البنيوي، خصوصا عبر أخذ المكون الموسوعي بعين الاعتبار.

إن علم حركة الأفعال (praxématique)، الذي يعنى بآليات إنتاج المعاني، يربط الصلة بين الحدث اللساني الاستعاري والحدث الواقع خارج اللغة، ويهتم بأشكلة (problématisation) الصلة المؤسسة بين طريقة مقولة أحداث العالم الواقعي وبين **التمثيلات** المكونة.

يجب أن ينظر إلى الاستعارات بوصفها مشابهات (similitudes) تجريبية عامة (والعبارة للايكوف وجنسن(Lakoff & Johnson, 1985-1980))، المشابهة ليست سابقة للمسار الاستعاري، ولكنها مبتكرة من قبل الاستعارة: إن الدلالات الثابتة بشكل بيذاتي تخفي المتكلم، وتجاربه، وقدرته على التخيل، وصلته بالعالم، وكل ما تذكره الاستعارة بدقة، لأنها تنخرط في فهْم للعالم يصل بين الفعاليات (praxis)[1] المختلفة. فدور الاستعارة، من ثمة، هو التعبير عن إدراك الترابطات بين مختلف مجالات التجربة. وبهذا فإن المسار الاستعاري هو بناء معرفي شديد الاتصال بالحوارية (dialogisme)، وخصوصيته تكمن في كونه متضمنًا من قبل صراعٍ اسميً يدركه المشتركون في التلفظ.

والحضور البناء للحوارية في الإسماء (nomination) حضور نموذجي في الإسماء المدرك بوصفه استعاريا. ويظهر المسار الاستعاري بذلك صلةً حواريةً (على شاكلة افتراق dissensus) يعنى بها المتكلم في علاقته مع تعبيرات المتكلمين الآخرين، هذه الصلة الحوارية ليست سوى تمثيلٍ للصلات الفعلية المختلفة نفسها: المتكلم، في كلامه، يصل بين فعالية اجتماعية منغرسة في الثقافة (culturalisé) وبين فعالية شخصية، ذاتية، ويمكن أن ينشب اعتراك* بين كلتا الفعاليتيْن (Détrie, 2001).

وإذا أردنا أن نقارب المسألة من زاوية لسانية محضة، ألفينا الاستعارات شديدة التواتر والحضور في اللغة المستعملة، وقد يحدث أن نجد الاستعارة في الاستعمال الأصلي. نقع بذلك على الحدود بين الاستعارة (= استعمال مشتق) والاشتراك الدلالي (= استعمال جديد، أو استعمال بلغ استقلالا كافيا ليكون منفك الارتباط عن مصدره الأصلي). في هذه الحالة الأخيرة، يمكن أن تتطور الاستعارة بشكل مستقل وأن تتحصل على خصائص إضافية. وهذه هي الحال على سبيل المثال في عبارة **طالب لامع** ، حيث يقع التركيز، علاوة على الصفات الخارجية المسندة للامع، على أسباب اللامع، أي قدراته الذهنية الفائقة. ويمكن أن يعد النعت **لامع** في هذا السياق الإبستيمي معنى كاملا، مطورا انطلاقا من استعارة. وبالعكس، فإن استعمالا استعاريا مألوفا في الماضي، يصبح باطلا وملغى وذا انتظام ضعيفٍ. وقد يصبح في هذه الحالة شكلا متكلسا أو شبه متكلس، يمكن تأويله بمعزل عن الاستعارة.

على مستوى بناء الاستعارات، نميز بين الاستعارات الأول، ذات المستوى المتدني، المكتسبة سريعا، والاستعارات المعقدة المركبة انطلاقا من استعارات أول كثيرة. بذلك يمكننا أن نقوم بتوليف: **الأهداف بوصفها اتجاهات والأعمال بوصفها تنقلات** كي نتحصل على استعارة السفر: **بلوغ هدفٍ بوصفه سفرًا.**

وهذه بعض الأمثلة الإضافية، شديدة التواتر، للتوافقات الاستعارية:

استعارات الاتجاه: الأحسن يكون إلى الأعلى أو إلى الأمام، والسلبي يكون إلى الأسفل أو إلى الخلف (تراجعت النتائج، أنا أغرق في الديون).

استعارات في الميدان النفسي: ينظر إلى المهم بوصفه

---

[1] اشتقاقا يعني البراكسيس (praxis) الفعل أو الفعالية. وفي موسوعة لالاند الفلسفية أن بعض الهيغليين وفي مقدمتهم ماركس ينيطون بالفعالية دورا كبيرا، وذلك بقدر ما يكون العمل الجماعي التقني الاقتصادي الاجتماعي هو الأساس والحكم في الفكر النظري، الإيديولوجيا. ويؤول تعارض الفعالية والفكروية (الإديولوجيا) عند البعض منهم، إلى أن يكون هو التعارض بين العلم والتقنية وبين الفلسفة. انظر لالاند، موسوعة لالاند الفلسفية، مرجع سابق، الملحق، مج٢، ص١١٢٧.أخذنا تعريب (vague) بـ"إبهام" من (مارتان، ٢٠٠٦: ٢٩٥).

ضخما، وينظر إلى الحميمية أو التماثل بوصفها تجاورًا (صديق قريب)، والتعاطف ينظر إليه بوصفه حرارةً (صديق حميم).

استعارات عامة: ينظر إلى التنظيم بوصفه بنية مادية، وإلى الحالات بوصفها أماكن، وإلى التغير بوصفه حركةً، وينظر إلى المعرفة بوصفها رؤيةً أو سماعًا (أسمع جيدا ما تقول)، إلخ.

الاستعارات تؤسس على عدد كبير من المقولات الإعرابية:

نقف على استعارات حول معظم أقسام الكلام. يمكنها أن تكون نعوتا: أفكار فضفاضة، نظرية صلبة أو أسماء: أسس النظرية، أو فعلا: الأسعار ترتفع ، المجتمعات تتقدم، أو حروفا أيضا: في الإعلامية.

في بعض هذه الحالات، تستوْقفنا خصخصة بعض النعوت المتسمة بكثرة إشتراكها (مثل النعت جيد) وحروف المعاني. وبعبارة أخرى، هل علينا أن نصادر على عدد كبير من الاستعارات المكونة انطلاقا من نواة فرعية، أم إننا أمام تعدد يكاد يكون لا نهائيا، في بعض الحالات، من المعاني/ الاستعمالات، المرتبطة عند الاقتضاء بعناصر متقاسمة، مثل السيمات (sèmes)؟

بعض عناصر المنولة

اهتمت أعمال لسانية كثيرة بالاستعارة، وكذلك الأمر في العلوم المعرفية، وعلم اللسانيات العصبية والأنثروبولوجيا. ولما تندمجْ هذه البحوث في الأطر الشكلية للسانيات، إلى حد اليوم. وتعالج الاستعارات عموما عبر الانحراف عن قواعد الإلزام النمطي (coercion de type): عندما لا يكون لموضوع لساني ما نمط منتظرٌ من قبل المكونات التي تحيط به أو تـمقوله فرعيًا، فإن الإستراتيجية المتوخاة تقوم على محاولة اشتقاق نمط جديد من نمطه. لذلك توصف قواعد تغيير النمط لكل حالةٍ حالةٍ (مع مصادرتنا على قدر ما من التعميم)، وهو تغييرٌ تحكمه التحديدات المجراة على الألفاظ الفرعية الممقولة (Moriceau & Saint-Dizier, 2006).

ويرى بعض الباحثين أن الاستعارة تدخل في نطاق الاشتراك الدلالي، ولا سيما الاستعارات التي تصبح عبارات متكلسة بعد تعجيمها. و"يمكن أن يكون الاشتراك الدلالي، عبر الاستعارة، أسلوبيا، ومن ثمة يكون ظرفيا، وهو ما يعني أننا لا نجد في المعجم مدخلا يوافقه. ويمكن أن ينشطه تماثلٌ أو قطعٌ للمدلولات. ويمكنه أن يكون مدمجا في اللسان. غالبا في شكل عبارات متكلسة يمكن معالجتها معجميا. ويمكن للمشترك أن يكون نفعيا يسد نقصا معجميا، وهاهنا يكون اندماجه في اللسان أكبر لأنه يمر في الاستعمال دون أن يتفطن إليه تقريبا" (Demange-Paillet, 2005: 40).

الاستعارة والاشتراك الدلالي عند المفسرين:

يمكن النظر في بعض الاستعارات كما أوردها بعض المفسرين، للنظر في الناحية المتعلقة بالتحويل الاستعاري ودوره في توجيه المعنى في سياق قواعد علم الدلالة الكلاسيكي التي تشتغل بشكل حدسي، ودون تنظير ميتالغوي صريح.

وكي يكون الكلام على الاستعارة والاشتراك الدلالي عند المفسرين كلاما دقيقا، نعرض لمثال يوضح المقصود. فمن المعروف أن تفسير القرآن لا يضطلع به إلا من شهد له بإجادة علوم العربية، ومن هذا الباب نرى من المفيد النظر في التفاسير لمعرفة بعض الظواهر اللغوية الدلالية والبلاغية. يورد ابن كثير في تفسيره الآية: {*فأبَوْا أن يضيفوهما فوجدا فيها جدارًا يريد أن ينقضَّ*}[1] أن " إسناد الإرادة هاهنا إلى الجدار على سبيل الاستعارة، فإن الإرادة في المحدثات بمعنى الميل. والانقضاض هو: السقوط" (ابن كثير، ١٩٩٩: ٥/ ١٨٤). ونقل الألوسي في تفسيره (الألوسي، [د. ت.]: ١٦/٦)، وهو المعني بتحليل الظواهر البلاغية في القرآن تحليلا مستوعبًا[2]، الآية نفسها:" والمراد من إرادة السقوط قربه من ذلك على سبيل المجاز المرسل بعلاقة تسبب إرادة السقوط لقربه أو على سبيل الاستعارة بأن يشبه قرب السقوط بالإرادة لما فيهما من الميل ، ويجوز أن يعتبر في الكلام استعارة مكنية وتخييلية ، وقد كثر في كلامهم إسناد ما يكون من أفعال العقلاء إلى غيرهم ومن ذلك قوله: [من الوافر]

يريد الرمح صدر أبي براء *** ويعدل عن دماء بني عقيل"

وتكثر في كلام الألوسي عبارات تدل على احتمال السياق الواحد والآية الواحدة التوجيه نحو الاستعارة أو نحو المجاز المرسل، في غير موضع. وهو ما يجعلنا نراجع المسلمة القائمة على جعل الاستعارة والمجاز المرسل عبارةً عن جدْوليْن منفصليْن من العلاقات المجازية، لا يمكن أن يجتمعا في تأويل القول الواحد.

وجاء في تفسير الرازي (الرازي، ١٤٢٠هـ: ٤٨٨/٢١)، ما يأتي: "فرأيا في القرية حائطًا مائلاً ، فإن قيل: كيف يجوز وصف الجدار

[1] سورة الكهف، الآية ٧٧.

[2] لاحظنا أن استعمال لفظ «الاستعارة « في روح المعاني أغزر من استعمالها في كتب سائر المفسرين، وهذه قرينة – إنْ صحت – تدل على فضل عناية لدى الألوسي بالناحية البلاغية في التفسير.

بالإرادة مع أن الإرادة من صفات الأحياء؟ قلنا: هذا اللفظ ورد على سبيل الاستعارة ، وله نظائر في الشعر قال :

يريد الرمح صدر أبي براء *** ويرغب عن دماء بني عقيل

وأنشد الفراء :

إن دهراً يلف شملي بحمل *** لزمان يهم بالإحسان

وقال الراعي:

في مهمة فلقت به هاماتها *** فلق الفؤوس إذا أردن نصولا"

فالمفسرون يجمعون على عد الفعل (يريد) المسند في آية سورة الكهف (٧٧) إلى (الجدار) مستعارا، وأولوا المعنى بـ:

- الميل
- قـرْب السقوط

والملاحظ أن المعاجم تستعيد التفسير نفسه، فقد جاء في **لسان العرب** "وقوله عز وجل فوجدا فيها جداراً يريد أن ينقض فأقامه أي أقامه الخضر وقال يريد والإرادة إنما تكون من الحيوان والجدار لا يريد إرادة حقيقية لأن تهيؤه للسقوط قد ظهر كما تظهر أفعال المريدين فوصف الجدار بالإرادة إذ كانت الصورتان واحدة ومثل هذا كثير في اللغة والشعر" (ابن منظور، ١٤١٤هـ: ١٨٨/٣).

والملاحظ أن نمط التفسير الذي اعتمده ابن منظور يقوم على استدلال يعتمد السبر والتقسيم، فقد انطلق من مقدمات:

- الإرادة إنما تكون من الحيوان
- نسب القرآن الإرادة إلى الجدار
- القرآن لا ينطق عن الهوى
- الإرادة في الآية ليست بالمعنى الحقيقي للإرادة

ليصل إلى نتائج:

- الإرادة في الآية بمعنى التهيؤ للسقوط
- علة إطلاق لفظ الإرادة على حالة تهيؤ الجدار للسقوط في الآية، هي تشابه صورة ذلك مع صورة أفعال المريدين إرادة حقيقية.

والملاحظ أن المقدمة الثالثة (القرآن لا ينطق عن الهوى) مضمرة ولكنها مستنتجة من السياق التداولي الذي ينتمي إليه صاحب لسان العرب.

فالنص القرآني سمح لا بتوليد استعارة جديدة واشتقاقها من استعمال / معنى غير سابق، ولكنه سمح بمزيد إحكام تنظيم هذا المعنى الذي يوجد له نظائر في الشعر، وتدل الشواهد التي استدل بها المفسرون واللغويون (وهي في معظمها متكررة) على جريان هذا المعنى في الاستعمال العربي.

ودون الخوض في أبعاد عقدية تتعلق بتجويز إطلاق لفظ الإرادة على الجمادات، وما يستتبع ذلك من استدعاء لنظرية أفعال العباد، وقضية الجبر والاختيار، فإنـه من الجدير بالذكر إشارة بعض المفسرين إلى لفيف من العلماء يعارضون القول بجواز الاستعارة في القرآن، بل يرفضون وقوع المجاز فيه، مدعين أن المجاز ضديد الحقيقة، إذن هو كذب ولا يجوز مثل ذلك في القرآن...

غير أن قوانين التأويل الدقيقة والاستنجاد بعلوم اللغة وعلوم القرآن والمنطق والأصول، قد حالت دون الوقوع في تعسفات منكرة، يعود كثير منها إلى تحكيم نظرة إيديولوجية لا تفسر النص بقدر ما تسعى إلى توظيفه لخدمة الأهداف الفكرية وجعله في صفها تعضيدا لجانبها واستقواء به على مقالات الخصوم[١].

ويمكن النظر في الآية ذاتها باعتماد منحى تركيبي خالص، يعتمد مقولة الأفعال المساعدة التي نجدها في اللغة العربية متمثلة في أفعال الشروع والمقاربة، كما نجدها في كثير من اللغات الأخرى. فيمكن القول في (يريد أن ينقض) إن الإرادة **جهة** الشروع فهو فعل مساعد جهي يدل على القرب الزماني لوقوع الحدث من الناحية الإبستيمولوجية. ومن ثم نستفيد من الإشارة إلى الإرادة في بعض التفاسير القائلة بأن "يريد" يعني (قرب) الجدار أو (تهيـؤه) للسقوط، ولعل من أوضح تلك التفسيرات ما ورد في **التحرير والتنوير**، يقول الشيخ محمد الطاهر بن عاشور "ومعنى { يريد أن ينقض } أشرف على الانقضاض، أي السقوط ، أي يكاد يسقط"[٢].

ومن ثم تكون للفعل (يريد) دلالة أنطولوجية معزولة عن مقولات الفاعل النحوي (الجدار)، وبهذا التحليل لا نحتاج إلى جعل الآية قائمة على الاستعارة. ذلك أن القول بالاستعارة يعني الإقرار بتناقض بين خصائص فاعل (يريد) [= العاقلية، الحيوانية] ، كما ينبغي أن تكون في الأصل، وبين الاستعمال

١.قد يعمد القائلون بالاختيار في أفعال العباد إلى هذا الفعل المسند إلى الجدار، ليقولوا: إذا كان القرآن يثبت للجدار إرادة، فمن باب أوْلى أن يكون للإنسان إرادة، ولكن هذا الدليل قد يتطرق إليه الاحتمال، وهو أن يحمل لفظ الإرادة في الآية على معنى حال تهيؤ الجدار للسقوط، ومن ثم فقد يسقط الاستدلال على هذا الوجه.

٢.(ابن عاشور، ١٩٨٤: ١٦/ ٨)، وإن كان ابن عاشور يعتمد كذلك تأويل الفعل استعاريا، على غرار معظم المفسرين، قائلا: "فعبر عن إشرافه على الانقضاض بإرادة الانقضاض على طريقة الاستعارة المصرحة التبعية بتشبيه قرب انقضاضه بإرادة من يعقل فعل شيء؛ فهو يوشك أن يفعله حيث أراده ، لأن الإرادة طلب النفس حصول شيءٍ وميل القلب إليه". وفضل تفسير ابن عاشور أنه حافظ على دلالة المقاربة في أثناء تحليله الاستعارة.

في الآية حيث ورد فاعل (يريد) [- العاقلية، - الحيوانية]. أما إذا قلنا إن يريد فعل مساعد، فقد جعلناه أقرب إلى العنصر المبني لا يتعلق بالفاعل بل بالفعل الأساسي وهو هنا في سياق الآية (ينقض)، وهو فعل منسجم مقوليا مع الفاعل (الجدار). وبهذه الطريقة يندفع الاعتراض الذي يقول به نفاة المجاز والاستعارة[1]، وينطرح الحرج الذي جعل المفسرين يبحثون عن نظائر لهذا الاستعمال القرآني في أشعار العرب، وإن كان بعض المفسرين يرى أن لا حاجة للاسترسال في عرض الشواهد، فجريان هذا المعنى في الاستعمال أمر ظاهر[2].

تأويل العلاقة بين الاشتراك الدلالي والاستعارة:

ومكمن الاشتراك في هذا الضرب من الاستعارات، الذي نقف عليه في تأويل الآية ٧٧ من سورة الكهف، يقوم على غض الطرف عن بعض مقومات المسند إليه الذي يتعلق به الفعل الاستعاري / المشتركي. ففعل (يريد) يسند إلى فاعل يتسم في العادة بالعاقلية والحيوانية، فإذا بالاستعمال الاستعاري المخصوص يسنده إلى فاعل يتسم بعدم العاقلية وعدم الحيوانية. ومن ثمة، فإن الاشتراك يقوم على توسيع الاستعمال عبر إسقاط بعض الشروط الخاصة بالمسند إليه.

وهذا يجعلنا نعتبر أن التمييز بين الاشتراك الدلالي والاستعارة، القائم على أن الدلالة الاشتراكية يجب أن تكون بالتساوي بين المعاني (أي أن تكون المعاني على نسق واحد حقيقية أو مجازية، أي لا تشتمل على نقل من أحد البابين إلى الآخر) على خلاف الدلالة الاستعارية القائمة، بل الناشئة عن نقل مجازي، إنما هو تمييز جوهري، لأنه يحفظ الحد الأدنى من التنظيم الدلالي والتصنيف المقولي، إذ يسهم في رسم الحدود بين الاستعارة والاشتراك الدلالي، بل بين البلاغة والدلالة، وإن ظلت تلك الحدود عرضة دائما للاختراق من هذا الجانب أو ذاك.

ولعل مما نستفيده من تحليل هذا المثال (الآية٧٧ من سورة الكهف) الوقوف على رقة الحدود وهشاشتها بين المجاز المرسل والاستعارة. رغم أن معظم المفسرين، الذين عدنا إليهم، قد جنحوا إلى القول باستعارية الفعل، فإن منهم من أورد إمكانية تأويل الآية باعتماد المجاز المرسل، وهذا يدل على أن الحدية الصارمة التي قد يتوهمها بعضهم في التعامل بين المجاز المرسل والاستعارة، هي بدورها تصبح محل نظر ومورد شك، لا سيما وأن المثال المدروس لا يبين عن تعارضٍ بين التأويلين المجازي والاستعاري، بل قد يؤخذ بكليهما، رغم ترجيح التأويل الاستعاري، ترجيحا كميا على الأقل، استنادا إلى كثرة تعاور المفسرين له.

والملاحظ أيضا، حصول انسجام بين المعطيات التفسيرية والبلاغية والمعجمية، في نصوصٍ التراث التي اهتمت بهذه الآية، فكأن الإجماع منعقدٌ على منهجية واضحة المعالم توضح "قانون التأويل" وتحدد "مضارب الدلالة"، بشكل يجعل الأقوال الشاذة والتأويلات البعيدة تند عن هذه الشبكة التحليلية المعتمدة كما يند السهم عن القوس.

الاشتراك الدلالي عند الأصوليين

يذكر الآمدي (ت٦٣١ هـ) مثالا للمشترك قوله: "قولنا خمريٌ للـون الشبيه بلون الخمر، وللعنب باعتبار أنه يؤول إلى الخمر، وللدواء إذا كان يسكر كالخمر أو أن الخمر جزء منه؛ فإنه لما اتحد المنسوب إليه وهو الخمر ظن أنه متواطئ وليس كذلك، فإن اسم الخمري وإن اتحد المنسوب إليه إنما كان بسبب النسب المختلفة إليه ومع الاختلاف" (الآمدي، [د. ت.]: ٢٣/١). فهو يذكر أربع أحوال لإيراد النعت خمري:

١. هذا اللون خمري
٢. العنب خمري
٣. هذا الدواء خمري
٤. هذا المستحضر خمري

فالعلاقة الدلالية بين الخمر وبين الموصوف بكونه خمريا في المثال ١ هي علاقة مشابهة واشتراك في اللون. أما في المثال ٢ فالعلاقة تقوم على المجاز المرسل الذي علاقته اعتبار ما سيكون. وفي المثال ٣ ثمة علاقة مشابهة إذ سمي الدواء خمريا لكونه يسكر كالخمرة. أما المثال ٤ فيقوم على علاقة المجاز المرسل الكلية المتمثلة في ذكر الجزء وقصد الكل، فقد نعت المستحضر بأنه خمري لدخول الخمر في تكوينه. وبهذا تتضح لنا صورة تداخل المجاز المرسل والاستعارة في تحليل أمثلة الاشتراك الدلالي.

* علم الدلالة والاشتراك الدلالي

تنطلق أنا فيارزبيكاه من افتراضات أربعة لكي تشرع في دراسة دلالية الاستعارة والحكاية ذات المغزى الأخلاقي (parable) في الكتاب المقدس، انطلاقا من ثلاثة أمثلة (Wierzbicka,

١. يعرض (الألوسي، [د.ت.]:٦ / ١٦) تعسف هذا الفريق من النافين لوقوع المجاز في القرآن قائلا: " ونقل بعض أهل أصول الفقه عن أبي بكر محمد بن داود الأصبهاني أنه ينكر وقوع المجاز في القرآن فيؤول الآية بأن الضمير في يريد للخضر أو لموسى عليهما السلام وجوز أن يكون الفاعل للجدار والله تعالى خلق فيه حياة وإرادة, والكل تكلـف وتعسفٌ تـغسل به بلاغة الكلام".

٢. إذ تمثـل بقول من قال: " إن من له أدنى اطلاع على كلام العرب لا يحتاج إلى شاهد على هذا المطلب"(الألوسي، [د.ت.]:٦ / ١٦).

٢٠٠٢). وتتمثل هذه الافتراضات الأربعة في ما يلي:

١. الافتراض الأول يتمثل في أن هدف علم الدلالة يتمثل في تفسير ما تعنيه الأشياء بالنسبة إلى الناس. وليس أهم ما في الأمر "التمثيلات الدلالية" التقنية التي يضعها علماء اللسانيات ويصطلحون عليها فيما بينهم، بل الأهم من ذلك – حسب وجهة نظر فيارزبيكاه – هو أن يكون الإنسان قادرا على تفسير ما يعنيه شيءٌ ما، تفسيره بطريقة يمكن فهْمها. أما إذا كان التفسير نفسه غامضا، فهو لا يؤدي الغرض منه.

٢. تستند فيارزبيكاه في الافتراض الثاني إلى لايبنتز، إذ ترى أنه لا يمكن أن نفسر كل شيء وأن قيمة تفسيراتنا أنها ترتبط ارتباطا وثيقا بكيفية تفسيرنا للأوائل الدلالية، أي للمفاهيم التي لن نحاول تفسيرها. ويمكن أن تكون لتحليلنا قيمةٌ تفسيريةٌ، فقط متى أدار و"حدد" أو فسر معاني معقدة أو غامضة بألفاظ بسيطة وسهلة. من ذلك أنه لا جدوى من محاولة تفسير معنى (إنْ) بألفاظ مثل "اقتضاء"، أو معنى (قبْل) بألفاظ من قبيل "سابق"، أو معنى (بعْد) بألفاظ مثل "لاحق". فإذا كنت لا تعرف معنى (إنْ) و(قبْل) و(بعْد)، فإنه لا يمكنك أن تعرف معاني "اقتضاء" و"سابق" و"لاحق"، أيضا.

٣. الافتراض الثالث يتمثل في أن أحدهم إذا أراد أن يفسر المعاني المشتركة بين اللغات والثقافات، فهو يعول على المفاهيم الكونية لا على مفاهيم ثقافية مخصوصة. وتشكل المفاهيم الكونية الإنسانية الأساس المتين للفهْم البشري. ولتفسير المعاني المشتركة بين اللغات والثقافات، نحتاج إلى التعويل على هذا الأساس. وقد تمخضت بحوثٌ لسانيةٌ اختباريةٌ أجراها عدد من الباحثين، ومن أبرزهم فيارزبيكاه، طبعا، خلال بضعة عقود من الزمن، عن بضعة وستين مفهومًا كونيا إنسانيا.

وفيما يلي قائمة المفاهيم الأساسية الإنسانية الكونية (Wierzbicka, 1996 & Goddard, 1998):

[ذوات]: أنا، نحن، أحدهم، شخص، شيء، جسم

[محددات]: هذا، نفسه، آخر

[تسويرات]: واحد، اثنان، بعض، كل، قليل، كثير

[تقديرات]: جيد، رديء

[واصفات]: كبير، صغير

[أسانيد ذهنية]: فكر، عرف، أحس، رأى، سمع

[خطاب]: قال، لفْظ، صحيح

[أعمال، أحداث، حركة]: فعل، حصل، تحرك

[وجود وملكية]: يوجد، له

[حياة وموت]: عاش، مات

[زمن]: متى/ زمن، الآن، قبْل، بعْد، وقت طويل، وقت قصير، لفترة ما

[مكان]: أين/ مكان، هنا، بعْد، مقابل، بعيد، قريب، بجانب، داخل

[مفاهيم "منطقية"]: لا، ربما، قد + فعل مضارع، لأن، إنْ

[مقويات، مكثفات]: كثير، أكثر

[تصنيف، تجزيء]: صنف من، جزء من

[مماثلة]: مثل

٤. الافتراض الرابع يتمثل، في احتياج معنى الاستعارات – دائما حسب فيارزبيكاه – إلى التفسير هو الآخر. ويمكن تفسيره في لغة غير استعارية، باستعمال المفاهيم البسيطة نفسها التي يمكن بواسطتها أن يتم تفسير كل المعاني الأخرى، وخصوصا في الخطاب الأخلاقي، حيث تكون مثل هذه التفسيرات في منتهى الأهمية؛ إذ تتوقف كثير من التعاملات في حياة الناس وسلوكهم في المجتمع على فهْم استعارات من قبيل "العيْن بالعيْن والسن بالسن والبادئ أظلم" أو "إذا لطمك أحدهم على خدك الأيمن، فأدرْ له خدك الأيسر"، وهي استعارات يتم التنازع حول معناها بشدة.

خاتمة

هكذا تتضح لنا جوانب من طبيعة العلاقات المتشابكة بين الدلالة والبلاغة والتأويل؛ حيث برز الاشتراك الدلالي مظهرا يجلي روابط وشيجة بين التحليل البلاغي والتحليل المعجمي، من ناحية وبين الأبعاد التداولية والمسارات العرفانية من جهة أخرى. فتحليل الخطاب لا يتوقف على مقاربة جاهزة؛ لأن المعنى متفلت ومتطور، لذلك من الطبيعي أن تتضافر المقاربات المتعددة الاختصاصات لكي تقف على كنهه وتبسط سلطان الفهم الصائب والتأويل الراجح عليه.

وإذا كانت بعض المباحث البلاغية أبرز من بعض، وكانت بعض العلاقات الدلالية أوضح من بعض، فإن هذا البحث قد حاول الإلمام بعدد من المقاربات التي تسعى إلى إبراز تكاملها في فحص تعدد المعنى وطرائق رصده.

وقد تبين لنا أن نمط التحليل الدلالي ونمط التحليل البلاغي لا ينبغي أن ينفصلا، على اعتبار أن أحدهما يفضي إلى الآخر. وما اعتماد الفصل بينهما إلا مسلك إجرائي يعتمد عند الدراسة، بهدف تعميق التحليل، أما حضور الظواهر المصنفة على أنها دلالية والظواهر المصنفة على أنها بلاغية، وفق التصنيف المعتاد، فهو حضور متراكب في الأقوال والخطابات

والنصوص. وآليات التحليل الدلالي والتحليل البلاغي تشترك في كثير من النواحي الكلية: من حيث المبادئ العامة المتحكمة في اشتغالهما، ومن حيث اعتناؤهما برصد "تقلبات المعنى" و"انبثاقات الدلالة". وتجدر الإشارة إلى فضل عناية في التحليل البلاغي بالسياق التداولي وبالمقام التخاطبي، وفضل عناية في التحليل الدلالي بالانتظام النسقي ضمن منطق النظام اللغوي من حيث البنية العامة والتصرفات المخصوصة.

وههنا نتساءل، فتحا للآفاق، هل يمكن إيجاد منوال جامع يعالج الأبعاد الدلالية والنحوية والبلاغية والتداولية والعرفانية للظاهرة اللغوية، بطريقة تمكننا من وضع اليد على مفاتيح الكلام وأسرار البيان، دون الوقوع في أحد القولين أو فيهما معا: إما القول بالاضطرار المقيد عن طريق توليد ما لا يحصى من القواعد والمناويل أو القول بالمصادفة المضيعة لبنيان النحاة وتنظيرات علماء اللسانيات؟

قائمة المراجع

المراجع العربية والمعربة:

الآمدي (أبو الحسن سيد الدين علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الثعلبي)(ت٦٣١هـ)، [د. ت.]، الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق عبدالرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، بيروت / دمشق.

ابن أبي الإصبع (عبد العظيم بن الواحد بن ظافر)(ت٦٥٤هـ)، [د. ت.]، تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر، تحقيق حفني محمد شرف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة.

ابن أبي الدنيا (أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن سفيان بن قيس البغدادي الأموي القرشي)(ت٢٨١هـ)، ١٩٩٧، قرى الضيف، تحقيق عبد الله بن حمد المنصور، ط١، أضواء السلف، الرياض.

ابن جني (أبو عثمان) (ت٣٩٢هـ)، [د. ت.]، الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

ابن عاشور (محمد الطاهر)، ١٩٨٤، التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس.

ابن كثير، أبو الفدا إسماعيل (ت٧٧٠هـ)، ١٩٩٩، تفسير القرآن العظيم، تحقيق سامي بن محمد سلامة، ط٢، دار طيبة للنشر والتوزيع، المدينة المنورة.

ابن منظور (محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين)(ت٧١١هـ)، ١٩٩٤، لسان العرب، دار صادر، بيروت.

أبو ناضر (موريس) ، ١٩٨٢ ، "مدخل إلى علم الدلالة الألسني"، مجلة الفكر العربي المعاصر، العدد ج رقم ١٩/١٨، ص٣٣ وما بعدها.

الألوسي (شهاب الدين محمود) (ت١٢٧٠هـ/ ١٨٥٤م)، [د.ت.]، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

بالمر (أف. آر)، ١٩٨٥، علم الدلالة، ترجمة مجيد عبد الحليم الماشطة، الجامعة المستنصرية، بغداد.

الجرجاني (الشريف) (ت٨١٦هـ)، ١٩٨٥، التعريفات، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت.

جيرو (بيار)، ١٩٨٨، علم الدلالة، ترجمة منذر عياشي، دار طلاس، دمشق.

الحباشة (صابر)،٢٠٠٧، تلوين الخطاب، فصول مختارة من اللسانيات والعلوم الدلالية والمعرفية والتداولية والحجاج، الدار المتوسطية للنشر، تونس.

الحموي (ابن حجة)(ت٨٣٧هـ)، ١٩٨٧، خزانة الأدب وغاية الأرب، تحقيق عصام شعيتو، دار ومكتبة الهلال، بيروت.

الرازي(فخر الدين) (ت٦٠٦هـ)، [د. ت.]، مفاتيح الغيب، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

روبول (آن) وموشلير (جاك)، ٢٠٠٣، التداولية اليوم، علم جديد في التواصل، ترجمة د. سيف الدين دغفوس ود. محمد الشيباني، المنظمة العربية للترجمة، بيروت.

ريكور (بول)، صراع التأويلات، ٢٠٠٦، ترجمة منذر عياشي، المركز الثقافي العربي، بيروت / الدار البيضاء.

الزركلي (خير الدين)، ٢٠٠٢، الأعلام، بيروت، دار العلم للملايين، بيروت.

السكاكي (أبو يعقوب) (ت٦٢٦هـ)، ١٩٨٧، مفتاح العلوم، تحقيق نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت.

السيوطي (جلال الدين) (ت٩١١هـ)، ١٩٧٤، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

شاكر (سالم)، ١٩٩٢، مدخل إلى علم الدلالة، ترجمة محمد يحياتن، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

طليمات (غازي مختار)، ١٩٨٩، "نظرات في علم دلالة الألفاظ عند أحمد بن فارس اللغوي"، حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت، الحولية ١١، الرسالة ٦٨.

العباسي (عبد الرحيم بن عبد الرحمن بن أحمد، أبو الفتح)، (ت٩٦٣هـ)، [د. ت.]، معاهد التنصيص على شواهد التلخيص، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، عالم الكتب، بيروت.

عبد الجليل (منقور)، ٢٠٠١،علم الدلالة، أصوله ومباحثه في التراث العربي، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق.

عزوز (أحمد)، ٢٠٠٢، أصول تراثية لنظرية الحقول الدلالية، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق.

عمر (أحمد مختار)، ١٩٨٨، علم الدلالة، عالم الكتب، بيروت.

غاليم (محمد)، ١٩٨٧، التوليد الدلالي في البلاغة والمعجم، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء.

غاليم (محمد)، ١٩٩٩، المعنى والتوافق، مبادئ لتأصيل البحث الدلالي العربي، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، الرباط.

القزويني (الخطيب)(ت٧٣٩هـ)، ١٩٩٨، الإيضاح، دار إحياء العلوم، بيروت.

القلقشندي (أحمد بن علي بن أحمد الفزاري) (ت٨٢١هـ)،[د.ت.]، صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، دار الكتب العلمية، بيروت.

لالاند (أندريه)، ٢٠٠١، موسوعة لالاند الفلسفية، ترجمة خليل أحمد خليل، دار عويدات، بيروت / باريس.

لاينز (جون)، ١٩٨٠، علم الدلالة، ترجمة مجيد عبد الحليم الماشطة وآخرون، جامعة البصرة، البصرة.

مارتان (روبير)، ٢٠٠٦، في سبيل منطق للمعنى، ترجمة الطيب البكوش وصالح الماجري، المنظمة العربية للترجمة، بيروت.

مطهري (صفية)، ٢٠٠٣، الدلالة الإيحائية في الصيغة الإفرادية، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق.

المقري (شهاب الدين أحمد بن محمد التلمساني)(ت١٠٤١هـ)،١٩٦٨، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت.

وافي (علي عبد الواحد)، ٢٠٠٢، علم اللغة، دار نهضة مصر، ط٨، مدينة ٦ أكتوبر.

الوعر (مازن)، ٢٠٠١، دراسات نحوية ودلالية وفلسفية، في ضوء اللسانيات المعاصرة، دار المتنبي، دمشق.

المراجع الأجنبية

Demange-Paillet, Aude, 2005, De la polysémie: ambivalence, dialogisme et polysémie discursive, Université Montpellier.

Détrie, C., 2001, La métaphore, in Termes et concepts pour l´analyse du discours: une approche praxématique (C.Détrie, P. Siblot et B. Verine, éditeurs).

Dubois, Jean et Claude, 1971, Introduction a la lexicographie : le dictionnaire, Paris : Librairie Larousse.

Groupe μ, 1970, Rhétorique générale, Paris, Éditions Larousse.

Goddard, Cliff, 1998, Semantic Analysis: A practical introduction, Oxford, Oxford University Press.

Guillaume, Gustave, 1982, Leçons de linguistique, 1956-57, 1 vol., Presses de l´Université de Lille et de l´Université de Laval de Québec.

Jacquey, Evelyne, 2006, Polysémie logique, In D. Godard, L. Roussarie et F. Corblin (éd.),Sémanticlopédie: dictionnaire de sémantique, GDR Sémantique & Modélisation, CNRS, http://www.semantique-gdr.net/dico/.

Jakobson, R., 1963, Linguistique et poétique , Essais de linguistique générale, Paris, Minuit.

Kleiber, G., 1999, Problèmes de sémantique, la polysémie en questions, Villeneuve, presses universitaires du Septentrion.

Lakoff, G. et Johnson, M., 1980/1985, Les métaphores dans la vie quotidienne, Paris, éds de Minuit.

Lakoff, G., 1987, Women, fire, and dangerous things, Chicago, the University of Chicago Press.

Mounin, G., 1974/1995, Dictionnaire de la linguistique, Vendôme: Quadrige, Presses Universitaires de France.

Mari, Alda, 2006, Polysémie, In D. Godard, L. Roussarie et F. Corblin (éd.), Sémanticlopédie: dictionnaire de sémantique, GDR Sémantique & Modélisation, CNRS, http://www.semantique-gdr.net/dico/.

Martin, R.,1971, Temps et aspect. Essai sur l'emploi des temps narratifs en moyen français, Paris, Klincksieck.

Moriceau, Véronique et Saint-Dizier, Patrick, 2006, Métaphore. In D. Godard, L. Roussarie et F. Corblin (éd.), Sémanticlopédie: dictionnaire de sémantique, GDR Sémantique & Modélisation, CNRS, http://www.semantique-gdr.net/dico/.

Nielsen, Marina, 2004, La polysémie et le mot coup, Abo Akademi University Press, Finlande.

Nunberg, G., 1995, Transfer of meaning, journal of semantics, 12, p109-132.

Pottier, B., 1987, Théorie et analyse en linguistique. Paris: Hachette.

Picoche, J., 1986, Structures sémantiques du lexique français, Fernand Nathan.

Wierzbicka, Anna, 1996, Semantics: Primes and Universals, Oxford, Oxford University Press.

Wierzbicka, Anna, 2002,The semantics of metaphor and parable: Looking for meaning in the Gospels.